

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت -

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر
من إعداد الطلبة:
- بلعيد الياس عمر
- قواسمي بن علي

تحت عنوان:

دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- دراسة حالة بنك السلام -

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الصفة	الرتبة	الأستاذ
رئيسا	أستاذ التعليم العالي	أ.د بلجيلالي فتيحة
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر أ	د. راشدي فاطمة
مناقشا	أستاذ مساعد أ	أ. بومدين فتيحة

السنة الجامعية: 2025/2024



شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله على توفيقه لنا قبل كل شيء.

ثم أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة

" راشدي فاطمة "

على إشرافها ونصائحها القيمة وإرشاداتها طيلة إنجاز هذا البحث، جزاك الله عنا

كل خير.

والشكر موصول للسادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قبول مناقشة هذه

المذكرة.

وأنتقدم بالشكر لكل من ساهم معنا من قريب أو بعيد في إعداد هذا العمل.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد

الأمين.

إلى كل من ظن أحلامي أكبر من الواقع، شكرا لأنكم كنتم وقودي لأثبت أن الواقع

نفسه خلق ليغير.

وإلى نفسي، التي قاومت بصمت، وثارت بأمل، أهديك هذا الإنجاز، لأنك

تستحقين النور بعد كل ظلام.

وإلى والدي العزيزين، يا من كنتما الدعاء الذي حملني، أهدي هذا النجاح لكما.

بلعدي الياس عمر

اهداء

الحمد لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة عملي هذا

إلى ملاكي في الحياة ومن كان دعاؤها سر نجاحي

أمي الغالية

إلى من سعى لأنعم بالراحة والهناء ، والذي لم يبخل بشيء من أجلي

والدي العزيز

وإلى كل من سعى معي وساندني لإتمام هذه المسيرة.

قواسمي بن علي

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة حالة بنك السلام الجزائري، وذلك بالنظر إلى التحديات التمويلية التي تواجهها هذه المؤسسات، وغياب بدائل تمويل فعالة.

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في معالجة موضوع الدراسة، مع استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث وزعت الاستمارات على عينة قصدية مكونة من 37 مفردة من موظفي بنك السلام. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS VR 21، وذلك خلال الفترة الممتدة من شهر أفريل إلى غاية 08 ماي 2025.

أظهرت النتائج أن موظفي البنك يتمتعون بتوجهات إيجابية نحو التمويل الإسلامي، ويدركون أهمية الصيغ الإسلامية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تبين أن هناك مستوى عال من الرضا حول اعتماد البنك على صيغ المشاركات، البيوع، والصيغ التمويلية الحديثة، ما يعكس فعالية هذه الأدوات في تلبية احتياجات القطاع المستهدف. وتوصي الدراسة بضرورة تبني سياسة وطنية شاملة لتفعيل التمويل الإسلامي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال وضع إطار تشريعي منظم، وتقديم الحوافز للمؤسسات المالية لتطوير منتجات تمويلية متجددة، مع التركيز على نشر ثقافة التمويل الإسلامي لدى أصحاب المشاريع وتوفير آليات بديلة عن الضمانات التقليدية.

الكلمات المفتاحية: تمويل إسلامي؛ بنوك الإسلامية؛ مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ صيغ حديثة للتمويل.

Abstract:

This study aimed to explore the role of Islamic banks in financing small and medium-sized enterprises (SMEs), through a case study of Al Salam Bank in Algeria, in light of the financing challenges faced by these institutions and the lack of effective alternative sources of funding.

The study adopted a descriptive and analytical methodology, using a questionnaire as the main tool for data collection. Questionnaires were distributed to a random sample of 37 employees from Al Salam Bank. The data was analyzed using the SPSS VR 21 software during the period from April to May 8, 2025.

The results revealed that the bank's employees hold positive attitudes toward Islamic finance and are aware of the importance of Islamic financing methods in supporting SMEs. The findings also showed a high level of satisfaction with the bank's use of partnership contracts, sales-based contracts, and modern financing instruments, reflecting the effectiveness of these tools in meeting the needs of the target sector. The study recommends the adoption of a comprehensive national policy to activate Islamic financing aimed at SMEs, by establishing a structured legal framework, offering incentives to financial institutions to develop innovative Islamic financial products, focusing on raising awareness among entrepreneurs about Islamic finance, and providing alternatives to traditional collateral-based mechanisms.

Keywords: Islamic finance; Islamic banks; Small and medium-sized enterprises (SMEs); Modern financing instruments.

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح توزيع العينة حسب الجنس	71
02	يوضح توزيع العينة حسب الخبرة	72

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معامل الثبات اداة الدراسة.	65
02	يمثل درجات مقياس ليكرت الخماسي	65
03	معامل الثبات اداة الدراسة ألفا كرونباخ	66
04	يوضح ثبات استبيان العمل بطريقة التجزئة النصفية	68
05	معامل الثبات اداة الدراسة.	69
06	اختبار كولموغوروف -سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov à un échantillon) لاختبار مدى اتباع العينة للتوزيع الطبيعي	69
07	يبين طول فئات لمقياس ليكرت الخماسي ومستواها	69
08	معامل صدق اداة الدراسة	71
09	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	71
10	يوضح توزيع العينة حسب الجنس	72
11	يبين توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	73
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات محور إدراك مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	74
13	الجدول رقم (12) اختبار ت T.TEST	77
14	الجدول رقم (12) اختبار ت T.TEST	78
15	الجدول رقم (12) اختبار ت T.TEST	79
	اختبار ت T.TEST	80

فهرس المحتويات

شکر و تقدیر

الفاء

ملخص الدراسة

قائمة الجداول

قائمة الاشكال:

Error! Bookmark not defined.....: مقدمة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية

9	تمهيد:
10	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
10	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية
11	المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية، خصائصها وأهدافها
15	المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية
16	المبحث الثاني: مصادر أموال المصارف الإسلامية
17	المطلب الأول: مصادر تمويل المصارف الإسلامية
18	المطلب الثاني: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية
20	المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية
23	المبحث الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية
23	المطلب الأول: صيغ التمويل طويلة الأجل
25	المطلب الثاني: صيغ التمويل متوسطة الأجل
27	المطلب الثالث: صيغ التمويل قصيرة الأجل
29	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني

مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:	32
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
المطلب الثاني: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	34
المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	36
المبحث الثاني: الخصائص البنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40
المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	43
المبحث الثالث: مقومات وتحديات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
المطلب الأول: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	50
خلاصة الفصل:	55

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك السلام الجزائري

تمهيد:	58
المبحث الأول: الإطار العام لبنك السلام الجزائري	59
المطلب الأول: تقديم عام لبنك السلام:	59
المطلب الثاني: صيغ التمويل:	61
المبحث الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة	63
المطلب الاول: تحديد مجتمع الدراسة واختبار العينة	63
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية	65
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة:	75

75	المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى:
79	خلاصة الفصل:
81	الخاتمة:
84	قائمة المصادر والمراجع
90	قائمة الملاحق

مقدمة

تمهيد

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتحديات الناجمة عن تقلبات أسعار الموارد الطبيعية، يتبوأ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة استراتيجية في دعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. لقد ازدادت أهمية هذا القطاع بشكل ملحوظ، خاصة في الدول النامية والإسلامية، لما يمثله من قوة دافعة لتحفيز الابتكار وتوفير فرص العمل وتعزيز التكامل الاقتصادي المحلي. ويُظهر هذا القطاع، على الرغم من إمكانياته التنموية الكبيرة، أنه يواجه معوقات متداخلة تتعلق بنقص التمويل والضمانات المالية، مما يحول دون تحقيق الاستقرار اللازم لنموه المستدام.

إن التحدي الأساسي الذي يقف أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكمن في ضعف قدرتها على الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية، نظراً لعدم توفر السيولة المالية والضمانات المطلوبة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض المرتبطة بنظام الفوائد البنكية. ومن هنا ينبثق البحث في بدائل التمويل المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تقدم منظومة مالية حديثة تقوم على أساس المشاركة في المخاطر وتحقيق العدالة المالية. وتعد البنوك الإسلامية أحد الركائز المحورية التي تسعى إلى توفير بيئة تمويلية مرنة ومتكاملة تستجيب لاحتياجات هذا القطاع دون الاعتماد على آليات مالية تقليدية قد تكون مجحفة في بعض الظروف.

تتجلى أهمية التمويل الإسلامي في قدرته على تقديم حلول مبتكرة وفعالة مثل المrabحة، والمشاركة، والمضاربة، والتي تساهم في تذليل عقبات التمويل التقليدي وتوفير بدائل تتوافق مع الثقافة والقيم السائدة في المجتمعات الإسلامية. وفي السياق الجزائري، حيث يشهد الاقتصاد تحديات عدة، أصبح من الضروري البحث عن أدوات تمويلية تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحويل الهيكل الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد الكلي على الموارد النفطية.

تأتي هذه الدراسة في إطار محاولة لتسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه البنوك الإسلامية في تذليل العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال استعراض إمكانياتها في توفير التمويل اللازم، وتحليل الصيغ التمويلية الإسلامية المختلفة، وتقييم التجارب الناجحة في هذا المجال، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

ومن خلال ذلك تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية تُسهم في تطوير الأدوات المالية الإسلامية بحيث تحقق انسجماً أكبر مع احتياجات هذا القطاع الحيوي، مما يمكن أن يقود إلى تحقيق تحول نوعي في الاقتصاد الجزائري يقوم على الاستدامة والابتكار.

وبناء على هذا سنحاول في دراستنا إبراز الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

■ **إشكالية الدراسة:**

كيف يمكن للبنوك الإسلامية أن تُسهم بفعالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

■ **الأسئلة الفرعية:**

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

أ. كيف يمكن للبنوك الإسلامية أن تُعيد تصميم أدوات التمويل لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؟

ب. ما هو مدى مساهمة البنوك الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السياق الجزائري، مقارنةً بمصادر التمويل التقليدية؟

ت. ما هي الصيغ والممارسات التي يمكن تبنيها لتحقيق التكامل بين المبادئ الشرعية ومتطلبات التنمية الاقتصادية الحديثة؟

ث. كيف يمكن للصيغ التمويلية الإسلامية أن تتغلب على العقبات التمويلية القائمة وتوفر بيئة ملائمة لاستدامة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

■ **فرضيات الدراسة:**

لمعالجة الإشكالية السابقة، وللإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، حددنا الفرضيات التالية بم يخدم هذه الدراسة:

أ. يوجد إدراك لدى الموظفين لمفهوم وأهمية التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك لصيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت. توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك لصيغ البيوع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ث. توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك الصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

■ **مبررات اختيار الموضوع**

أ. ينطوي الموضوع ضمن التخصص المدروس.

ب. اهتمامنا بهذا الموضوع من تزايد أهمية أدوات التمويل الإسلامي كبديل فعال للنماذج التقليدية، لا سيما في ظل السعي المتواصل نحو تحقيق العدالة المالية والتنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمعات الإسلامية.

ت. نقص الدراسات التي تسلط الضوء على الدور الفعّال للبنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دافعاً قوياً لاستقصاء هذا الجانب الهام، خاصةً في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والحاجة إلى تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتحقيق استدامة مالية.

■ حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

أ. **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية من خلال توزيع الاستبيان على عينة من موظفي بنك السلام الجزائر بولاية وهران.

ب. **الحدود الزمنية:** امتدت من شهر أبريل 2025 إلى غاية 08 ماي 2025، وهو الإطار الزمني الذي جمعت فيه الاستبيانات.

■ منهجية البحث المستخدم:

اعتمدنا في الدراسة في جانبها النظري على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى عرض وتحليل المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بموضوع البحث، من خلال وصف للبنوك الإسلامية، بالإضافة إلى تقديم تصور واضح حول طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من بنك السلام - فرع وهران، باستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات. وتم تحليل المعطيات باستخدام برنامج SPSS الإصدار 21، حيث اعتمدنا على مجموعة من الأدوات الإحصائية والتي مكنت من اختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج.

■ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية، و التي تسعى إلى إظهار الدور المحوري للبنوك الإسلامية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الآتي:

أ. دراسة الأساليب والصيغ التمويلية القائمة في البنوك الإسلامية مع التركيز على كيفية إعادة تشكيلها لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

ب. تحليل مدى قدرة البنوك الإسلامية على توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومقارنة تأثيرها مع مصارف التمويل التقليدية.

ت. استقصاء كيفية استخدام الصيغ التمويلية الإسلامية لتذليل العقبات التمويلية الحالية وتوفير بيئة استثمارية تساعد على استدامة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

■ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً حيوياً وأساسياً يتمحور حول دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصةً في ظل التحديات التمويلية التي تواجه هذا القطاع الحيوي.

إذ يُعد إعادة تصميم أدوات التمويل لتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ضرورة استراتيجية لتحسين إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية.

كما تسهم الدراسة في تقييم مدى مساهمة البنوك الإسلامية في توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات في السياق الجزائري، ومقارنة هذا الدور بالدور الذي تؤديه المصادر التمويلية التقليدية. ومن خلال تحليل كيفية استخدام الصيغ التمويلية الإسلامية لتجاوز العقبات التمويلية وتوفير بيئة ملائمة لاستدامة ونمو المؤسسات، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، مما ينعكس إيجاباً على الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

■ الدراسات السابقة:

دراسة باديس نبيلة: (2024) بعنوان "واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة تحليلية-"، نُشرت في "المجلة الجزائرية للمالية الإسلامية"، وحلّلت الإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر، مع الإشارة إلى القانونين 02-20 و 09-23. بينت النتائج محدودية فعالية الصيرفة الإسلامية في الجزائر،

رغم توسع نطاقها التشريعي، حيث لا تزال الودائع والتمويل الإسلامي دون المستوى المأمول، بسبب تحديات تتعلق بالبنية التحتية والوعي المالي

دراسة كمال فايدي: (2020) نشرت في مجلة " دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور البنوك الإسلامية في حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، خاصة في ظل المعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات في الحصول على التمويل اللازم. وتركز الدراسة على أن منهج التمويل الإسلامي -بما يتضمنه من صيغ متنوعة تتميز بالمرونة والتكامل والتنوع- قادر على دعم تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتخفيف من التحديات التمويلية التي تعاني منها. وذلك من خلال توفير حلول مالية مبتكرة تتناسب مع طبيعة احتياجاتها التمويلية، مما يسهم في تعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

دراسة العجاج فاطمة الزهراء: (2022) حملت عنوان "دور البنك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة الجزائري"،

تُعَدُّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة القلب النابض للاقتصاد، حيث تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو في مختلف دول العالم، وذلك بفضل مرونتها وقدرتها على خلق فرص العمل. ويُعتبر التمويل باستخدام الصيغ الإسلامية أحد أبرز الآليات الفعّالة لتلبية احتياجات هذه المؤسسات. ومن هنا، تبرز إشكالية مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تسعى إلى تعزيز التنمية عبر تطبيق صيغ تمويلية إسلامية متنوعة، تتميز بملاءمتها لتمويل مختلف القطاعات ومراعاتها لتنوع الآجال التمويلية، مما يجعل العديد من هذه الصيغ مناسبة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نطاق واسع.

الاختلافات والتشابهات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

أوجه التشابه:

التركيز على التمويل الإسلامي:

- اتفقت جميع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تسليط الضوء على دور الصيغ التمويلية الإسلامية (مثل المضاربة والمشاركة) في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، دراسة بن العجاج فاطمة الزهراء (2022) أكدت على ضرورة استقلالية الصيغ الإسلامية عن النموذج التقليدي القائم على الفائدة، بينما أشارت دراسة كمال فايد (2020) إلى مرونة هذه الصيغ في تلبية الاحتياجات التمويلية.

- كما تتفق الدراسة الحالية مع هذه النتائج من خلال استكشاف آليات التمويل الإسلامي وتأثيرها في تعزيز التنمية الاقتصادية.

السياق الجزائري كحالة دراسية:

- ركزت معظم الدراسات السابقة على البيئة الجزائرية، مثل دراسة باديس نبيلة (2024) التي حللت الإطار التشريعي للصيرفة الإسلامية في الجزائر، ودراسة العجاج فاطمة الزهراء (2022) التي تناولت تجربة بنك البركة الجزائري.
- تستند الدراسة الحالية أيضًا إلى تحليل الواقع الجزائري، مع التركيز على تحديات التمويل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا السياق.

تحليل العقبات التمويلية:

- أشارت الدراسات السابقة إلى معوقات هيكلية، مثل ضعف البنية التحتية المالية (باديس نبيلة، 2024) وغياب الوعي بأدوات التمويل الإسلامي (كمال فايدى، 2020).
- تتبنى الدراسة الحالية هذا المنظور، لكنها توسع نطاق التحليل ليشمل تحديات حديثة مثل التنسيق بين السياسات الحكومية والمصارف الإسلامية.

أوجه الاختلاف:

الهدف والمنهجية:

- ركزت الدراسات السابقة على جوانب جزئية؛ فدراسة باديس نبيلة (2024) حللت الإطار القانوني، بينما تناولت دراسة كمال فايدى (2020) الحلول المبتكرة نظريًا.
- تتميز الدراسة الحالية بمنهجية تطبيقية تعتمد على تحليل البيانات الميدانية لبنك البركة، مما يوفر رؤية كمية حول فعالية الصيغ التمويلية في دعم المؤسسات.

التحديث والتطور التشريعي:

- تدمج الدراسة الحالية بين التحليل التاريخي والواقع الحالي، مع إبراز تأثير التعديلات التشريعية الأخيرة على نمو التمويل الإسلامي.

الإسهام العلمي:

- اقتصرت الدراسات السابقة على تشخيص المشكلات (كضعف الوعي المالي)، دون تقديم حلول عملية لتعزيز كفاءة الصيغ التمويلية.
- تقدّم الدراسة الحالية حلولاً مبتكرة، مثل تفعيل صيغة "المشاركة المنتهية بالتملك" وتعزيز الشراكات بين البنوك الإسلامية والجهات الحكومية، لسد الفجوة بين المبادئ الشرعية والاحتياجات العملية.

■ **صعوبات البحث:** واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات خلال مراحل إعدادها، من أبرزها:

- صعوبة إختيار المراجع الجيدة نظرا لتعددتها وتنوعها.
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات والوثائق أو أثر ملموس من قبل المسؤولين، الأمر الذي لم يمكننا من تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية مما أدى بنا إلى لجؤنا لاستخدام الاستبيان الذي وجه لموظفي البنك.

■ هيكل الدراسة:

تتكون هذه المذكرة من ثلاثة فصول رئيسية تهدف إلى استكشاف الجوانب المختلفة المتعلقة بعمل البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال التركيز على دراسة حالة "بنك السلام الجزائري".

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للبنوك الإسلامية، من خلال التعريف بمفهومها ونشأتها، واستعراض خصائصها التي تركز على مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل تحريم الربا والمشاركة في الربح والخسارة، إضافة إلى عرض مصادر الأموال وصيغ التمويل الإسلامية المستخدمة، كالمrabحة والمضاربة والمشاركة.

أما الفصل الثاني، فيركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعريفها، خصائصها، وأهميتها الاقتصادية، كما يناقش مصادر وأساليب تمويل هذه المؤسسات، ويبرز التحديات التي تواجهها، خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل البنكي في ظل غياب أسواق مالية بديلة فعّالة.

في حين يخصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية، من خلال تحليل تجربة "بنك السلام الجزائري" في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تقديم عرض للإطار العام للبنك، وصيغ التمويل المعتمدة لديه، وتحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات المتعلقة بمدى مساهمة البنك في تمويل هذه الفئة من المؤسسات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية

تمهيد:

يُعتبر البنك الإسلامي مؤسسة اقتصادية، اجتماعية، مالية، وبنكية، تهدف إلى تعبئة وحشد مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي لخدمة المجتمع.

إنَّ ظهور البنوك الإسلامية جاء كنتيجة حتمية لانتشار البنوك التقليدية التي تقوم معاملاتها على الربا، وهو ما يتناقض مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ومن هذا المنطلق، جاءت فكرة تطبيق مبدأ المعاملات غير الربوية، مما أدى إلى إنشاء بنوك تستبعد الربا من أنشطتها الاقتصادية، ليتم تمييزها عن البنوك التقليدية.

وانطلاقاً من ذلك، سنتعرف في هذا الفصل على الجوانب النظرية للبنوك الإسلامية، وذلك وفقاً للمباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية البنوك الإسلامية.
- **المبحث الثاني:** مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية.
- **المبحث الثالث:** صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تحظى البنوك الإسلامية بأهمية كبيرة، ليس فقط في حياة الأمة الإسلامية، بل امتد تأثيرها ليشمل شعباً أخرى. فمن خلال الأنشطة التمويلية التي تمارسها، أصبحت تساهم في بناء الواقع الاقتصادي بأبعاده المختلفة، بما يخدم تحقيق أهداف المجتمع، مما يمكنها من أداء دورها التنموي على أكمل وجه.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية

ظهرت البنوك الإسلامية كاستجابة لضرورة توفير بدائل مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مُتجنباً التعامل بالفائدة (الربا) التي تُعتبر محظورة شرعاً. بدأت التجارب الأولية في منتصف القرن العشرين عبر صناديق ادخار بلا فوائد ثم تبلورت الفكرة بشكل مؤسسي مع تأسيس أول بنك ادخار إسلامي في مصر. وبعدها اكتملت الأسس العملية لنموذج بنكي يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة، بدلاً من الفوائد الثابتة.

1- نشأة البنوك الإسلامية:

لقد انطلقت تجربة التمويل الإسلامي في منتصف القرن العشرين تجاوباً مع الحاجة إلى بدائل بنكية خالية من الفائدة (الربا)، وهو ما بدأت صناديق الادخار بلا فوائد في ماليزيا عام 1940، ثم تطور الفكر التنظيمي في باكستان خلال خمسينيات القرن نفسه لتأسيس آليات تمويل تتوافق مع أحكام الشريعة.¹ وفي عام 1963 شهدت مدينة ميت غمر المصرية تجربة أول بنك ادخار محلي بقيادة الدكتور أحمد النجار، تلاها إنشاء "بنك ناصر الاجتماعي" الذي أسس مبدأ الامتناع التام عن التعامل بالفائدة في القانون الذي أنشئ بموجبه.²

غير أن الانطلاقة الحقيقية للبنكية الإسلامية جاءت في منتصف السبعينيات مع تأسيس البنك الإسلامي للتنمية في جدة عام 1975، ثم إنشاء أول بنك إسلامي تجاري كامل الوظائف "بنك دبي الإسلامي" في ذات العام، اللذين رسّخا نموذج العمل البنكي القائم على المشاركة في المخاطر وتكافل الأرباح والخسائر.³

¹ محمود بوجلال، البنوك الإسلامية مفهومها، نشأتها وتطورها، نشطها مع دراسة بنك الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 49

² المرجع السابق، ص 51

³ محمود حسين الوادي، المصارف الإسلامية والاسس النظرية والتطبيقات العلمية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 43.

وخلال السنوات اللاحقة تأسست العديد من المؤسسات المماثلة، كالبنك الإسلامي المصري وبنك فيصل السوداني عام 1977، وبيت التمويل الكويتي، والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978، ليكتمل بذلك إطار شبكة المصارف الإسلامية الدولية.¹

2- تعريف البنوك الإسلامية:

تُعرّف البنوك الإسلامية عملياً بأنها مؤسسات مالية ونقدية تلزم نفسها قانوناً في نظامها الأساسي بعدم التعامل بالفائدة، سواء عند القرض أو الاقتراض، وتستخدم بدلاً منها صيغاً تمويلية واستثمارية مبنية على المشاركة (المضاربة والمشاركة المتناقصة)، والمرابحة، والاستصناع، والسلم، وغيرها من أدوات الصيرفة الإسلامية المعترف بها لدى الهيئات المرجعية الدولية.²

وتهدف هذه المؤسسات إلى جذب الموارد النقدية من الجمهور—ودائع جارية أو آجلة أو استثمارية—ثم توظيفها في مشاريع تتوافق مع مبادئ الشريعة، بما يسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي، وضمان توزيع عادل للثروة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.³

بذلك تمثل المصارف الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي المعاصر، إذ تضطلع بدور الوساطة المالية التقليدية ولكن ضمن إطار رؤيوي يعتمد على الحوكمة الشرعية، والتحوط من الربا، وتحقيق التوازن بين العوائد الاقتصادية والأهداف التنموية.⁴

المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية، خصائصها وأهدافها:

تتنوع البنوك الإسلامية في أشكالها وأدوارها، وفقاً لطبيعة نشاطها وحجمها والقطاعات التي تخدمها. فمنها ما يقتصر على النطاق المحلي، ومنها ما يتوسع دولياً، بالإضافة إلى بنوك متخصصة في قطاعات مثل الزراعة أو الصناعة. تتميز هذه البنوك بخصائص فريدة تنبع من التزامها بمبادئ الشريعة، مثل الامتناع عن الربا، ووجود هيئات رقابة شرعية، وتبني مبدأ الشفافية والمخاطرة المشتركة.

تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق توازن بين الأرباح المالية والمقاصد الشرعية والتنموية، عبر تعبئة المدخرات بطرق حلال، وتمويل المشاريع الإنتاجية، ودعم الفئات المهمشة، مما يجعلها أداة فعالة لتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي في الاقتصادات المعاصرة.

¹ محمود حسين الوادي، المرجع السابق، ص 39.

² رشا نعمان الكامري، الخدمات البنكية الائتمانية في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012، ص 33.

³ شهاب أحمد سعيد العيزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2012، ص 12.

⁴ أحمد صبحي العابدي، أدوات الاستثمار الإسلامية، دار الفكر الأردن، 2010، ص 157.

أولاً: أنواع البنوك الإسلامية.

يمكن تصنيف البنوك الإسلامية إلى أربع تصنيفات رئيسية، كل منها يبرز جانباً من جوانب تنوع دورها وأدوات عملها:

1. **حسب النطاق الجغرافي:** تنقسم المصارف إلى بنوك محلية تقتصر عملياتها داخل حدود دولة واحدة، وبنوك دولية تمتد فروعها ومكاتبها إلى عدة بلدان. يتيح النطاق الدولي لهذه المؤسسات تنويع المحفظة الاستثمارية والاستفادة من فرص تمويل المشاريع العابرة للحدود، بينما تركز البنوك المحلية على تلبية الاحتياجات التنموية المحلية والخدمات البنكية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في البلد الأم.¹
2. **حسب الغرض الوظيفي:** تبرز هنا فئتان: البنوك وحيدة الغرض التي تخصص في مهام اجتماعية محددة كجمع الزكاة أو تقديم القرض الحسن وتهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي؛ والبنوك متعددة الأغراض التي تقدم كامل المنتجات البنكية الإسلامية من ودائع تمويلية، واستثمار بالمشاركة والمرابحة، وخدمات إنجاز المعاملات التجارية، لتمكين العملاء من إدارة أموالهم وفق الشريعة.
3. **حسب حجم النشاط:** البنوك صغيرة الحجم، التي تركز على جمع المدخرات المحلية وتقديم التمويل قصير الأجل.

- البنوك متوسطة الحجم، ذات النشاط الوطني شبه الواسع وقاعدة عملاء أوسع وخدمات أكثر تنوعاً، مع قدرة محدودة على التعامل الدولي.
- البنوك كبيرة الحجم (بنوك الدرجة الأولى)، التي تمتلك رأس مال ضخماً وفروعاً في أسواق المال العالمية، وتنفذ عمليات تمويلية وإنمائية ضخمة تؤثر في السيولة البنكية الدولية.

4. **حسب التخصص القطاعي:** تبرز هنا بنوك زراعية مخصصة لدعم المشروعات الفلاحية، وبنوك صناعية لتمويل قدرات التصنيع والتوسعات الإنتاجية، وبنوك تجارية تُعنى بالتمويل التجاري وتيسير التبادل التجاري داخل إطار المعاملات الإسلامية. ويعكس هذا التخصص توجه مؤسسات الصيرفة الإسلامية للاستجابة إلى احتياجات القطاعات الاقتصادية الحيوية.²

¹ أحمد صبحي العابدي، المرجع السابق، ص 162.

² رشا نعمان الكامري، المرجع السابق، ص 39.

ثانياً: خصائص البنوك الإسلامية.

- تتبع خصائص المصارف الإسلامية من التزامها بمبادئ الشريعة، فتتجلى في:¹
- الامتناع عن الفائدة (الربا): تتبنى جميع منتجاتها المالية صيغاً قائمة على مشاركة المخاطر والأرباح (المضاربة والمشاركة المتناقصة) أو بيع السلع بمربحة أو استصناع وسلم، دون أي عوائد ربوية.
- الرقابة الشرعية: تؤسس كل مؤسسة لجنة شرعية داخلية تتكون من فقهاء وخبراء اقتصاديين، تضمن توافق المنتجات والخدمات مع مقاصد الشريعة (العدالة، ومنع الظلم والغرر).
- المسؤولية الاجتماعية: تقدم قروضاً حسنةً وصناديق زكاة، وتشرف على برامج التمويل التنموي التي تستهدف الفقراء والمزارعين والصناعات الصغيرة، ما يعزز دورها في تحقيق التكافل الاقتصادي.
- الشفافية وحُسن النية: تعتمد عقودها على الإفصاح الكامل عن المخاطر والشروط، وتتجنب الغرر والاحتيال، مواكبةً مبدأً "لا ضرر ولا ضرار".
- دراسات الجدوى والمتابعة: تولي أهمية بالغة لدراسة جدوى المشاريع قبل التمويل، وتستمر في مراقبة الأداء المالي والتشغيلي للمقترضين لضمان نجاح المشاريع وحماية الأموال.²

ثالثاً: أهداف البنوك الإسلامية

تتسجم أهداف المصارف الإسلامية مع إطار الوساطة المالية الشرعية وتنمية المجتمع:

1. الأهداف المالية:

- تعبئة الودائع وتنميتها عبر مختلف أنواع الحسابات (جارية، استثمارية) وتحفيز الادخار الحلال.
- توظيف الموارد في صيغ تمويلية شرعية تضمن مشاركة المجازفة وتحقيق أرباح عادلة للمودعين والمساهمين.
- تعظيم العوائد بما يعزز الاستدامة المالية للبنك وقوته التنافسية في الأسواق.³

¹ حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص. 85

² حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية: أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، ط. 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 39

³ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية: أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، ط. 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 39

2. الأهداف الشرعية:

- الالتزام بمقاصد الشريعة بنبذ الربا والغرر والاحتكار، وتطبيق قواعد “العدم المسبق” ولا ضرر ولا ضرار.
- تطوير الأدوات الإسلامية من خلال هيئات الفتوى والاجتهاد الجماعي لتجديد المنتجات البنكية بما يتناسب مع تطورات الاقتصاد العالمي.
- تعزيز الوعي بثقافة الصيرفة الحلال بين شرائح المجتمع عبر التعليم والإعلام¹.

3. الأهداف الاقتصادية:

- تعزيز التنمية بتمويل المشاريع الإنتاجية والزراعية والصناعية، مما يرفع الناتج المحلي ويخلق فرص عمل.
- تحسين كفاءة توزيع الموارد المالية وفق آليات السوق مع التزام ضوابط شرعية لضمان الاستخدام الأمثل للأموال.
- المساهمة في الاستقرار المالي الوطني عبر توفير تمويل مستدام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتجنب المخاطر المفرطة.

4. الأهداف الاجتماعية:

- تعميق التكافل الاجتماعي بجمع الزكاة وصرفها في مجالات الفقراء والمستحقين بكفاءة وشفافية.
- دعم قيم العمل الشريف وتشجيع ثقافة الكسب الحلال بدل الربح الفلكي، بما يعزز المسؤولية الفردية والمجتمعية.
- نشر الاستقرار الاجتماعي من خلال خدمات مالية مصممة لتخفيف المشكلات الاقتصادية عن الفئات الضعيفة وتحسين جودة الحياة².

¹ حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص 89

² محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، ط. 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص. 206

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية

على الرغم من اختلاف الأسس العقدية بين البنكين، فإنهما يتقاسمان وظيفة الوساطة المالية الأساسية، إذ يجمعان المدخرات ويوجهانها نحو تمويل الاستثمارات—مع تقديم حزمة متطابقة من الخدمات البنكية الجارية (الحسابات الجارية، التحويلات، إصدار الشيكات وبطاقات الدفع)، إضافةً إلى عمليات تأجير الخزائن وتحصيل الديون نيابة عن الدائن، كلها تحت رقابة بنكية مركزية تُراعي معايير كفاية رأس المال وإدارة المخاطر وفق اتفاقيات بازل.

1. أوجه التشابه

- وظيفة الوساطة المالية تجمع كلا النظامين الودائع الجارية والاستثمارية لتدعيم السيولة ودعم المشروعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.
- الحسابات الجارية والودائع يتيح البنكان ودائعٍ جاريةً خاليةً من أي أرباح أو خسائر في الأصل، مع تمكين السحب الفوري عبر أجهزة الصراف الآلي وإصدار دفاتر الشيكات.
- المشاركة في سوق الأسهم يستثمر كلاهما في حصص أسهم الشركات المدرجة دون الاعتماد على أدوات الدين (السندات)، ما يعزز دوران رأس المال في الأسواق المالية.
- الإطار التنظيمي يخضع البنكان لنفس القوانين والرقابة من قبل البنك المركزي، بما في ذلك معايير بازل للحدّ من مخاطر الائتمان والسيولة.¹

2. أوجه الاختلاف

أ. المنهج العقدي

- التقليدي: عقود إقراض بفائد، يقوم ربحه على الفرق بين سعر الإيداع وسعر الإقراض.
- الإسلامي: عقود مرابحة، مضاربة، إجارة، استصناع، وسلم، مبنية على «المشاركة في الربح والخسارة (Profit-and-Loss Sharing)، من دون ربا.

ب. الرقابة الشرعية

- التقليدي: رقابة بنكية مركزية فقط.
- الإسلامي: إضافةً إلى الرقابة البنكية، يتأسس مجلس رقابة شرعية لضمان توافق كل منتج وتمويل مع مقاصد الشريعة (العدالة، ومنع الغرر والربا).

¹ مصطفى عبد الله الهشير، الأعمال البنكية والإسلام، المكتب الإسلامي، مكتبة الحرمين، الرياض، 1983، ص. 189

ت. آلية إدارة التعثر الائتماني.

- التقليدي: فرض غرامات تأخير ربوية، وحجز وضمان الأصول وبيعها بالمزاد.
- الإسلامي: استخدام مبادئ اليسر والتسامح، مثل إعادة جدولة الديون أو تحويلها إلى قرض حسن، دون فرض غرامات ربوية.

ث. الضمانات ومتطلبات التملك.

- التقليدي: يلزم ضمانات مادية شاملة (عقارات ومنقولات).
- الإسلامي: يكتفي بضمانات محدودة لحماية المشاركة العقدية، مع مشاركة البنك في ملكية الأصول الممولة وتحمل المخاطر مع العميل.

ج. الأهداف التنموية والاجتماعية.

- التقليدي: يركز على تعظيم عوائد المساهمين.
- الإسلامي: يوازن بين العائد المالي والمسؤولية الاجتماعية عبر تمويل الصالح العام (صناديق الزكاة، القرض الحسن، دعم المشروعات المجتمعية).¹

ح. معايير اختيار المشاريع.

- التقليدي: يعتمد على الجدوى الربحية القصيرة الأجل وقابلية السداد.
- الإسلامي: يُلزم بدراسات جدوى شاملة تتضمن البعد الأخلاقي والتنموي، مع إشراك العميل في إدارة المشروع ومتابعة نموه لضمان استدامته.²

المبحث الثاني: مصادر أموال المصارف الإسلامية.

تُعدُّ مصادر الأموال في المصارف الإسلامية الركيزة الأساسية لضمان استدامتها وقدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية للمجتمع، مع الحفاظ على الامتثال لأحكام الشريعة. تختلف هذه المصادر عن نظيراتها في البنوك التقليدية، إذ تعتمد على آليات تمويلية خالية من الربا، وتجمع بين الموارد الداخلية (كالاحتياطات والأرباح المحتجزة) والموارد الخارجية (كالودائع بأنواعها). يهدف هذا المبحث إلى تحليل هيكل التمويل الإسلامي، بدءاً من مصادر الأموال، مروراً باستخداماتها، وصولاً إلى الوظائف التنموية

¹ عرف محمد الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية، مصر، 1986، ص. 75

² عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، الأردن، 1998، ص. 336

التي تضطلع بها هذه المؤسسات، مما يُبرز دورها في تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والمقاصد الشرعية.

المطلب الأول: مصادر تمويل المصارف الإسلامية.

تعتمد المصارف الإسلامية على مزيج متوازن من المصادر الداخلية والخارجية لتمويل أنشطتها. فالمصادر الداخلية (كـرأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة) تُشكّل أساساً لتعزيز الملاءة المالية وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي. بينما تُعتبر الودائع (الجارية، التوفيرية، والاستثمارية) المصدر الخارجي الرئيسي، والتي تتميز بآليات شرعية مثل المضاربة والمشاركة في الربح والخسارة. يهدف هذا المطلب إلى تفكيك هذه المصادر، مع التركيز على كيفية توظيفها لضمان سيولة البنك واستقراره، دون الإخلال بالضوابط الشرعية.

1. المصادر الداخلية:

أ. رأس المال المدفوع:

الأموال التي يساهم بها المؤسسون والمساهمون عند التأسيس أو زيادة رأس المال، وتمثل طبقة أمان أولية لامتصاص الخسائر المحتملة. يُستخدم جزء منها للاستثمار في الأصول الثابتة، مما يحدّ من سيولته في تمويل الأنشطة التشغيلية.¹

ب. الاحتياطيات:

تُخصّص من صافي الأرباح لتعزيز الملاءة المالية وضمان استقرار البنك في مواجهة المفاجآت. وتنقسم إلى:

- احتياطيات قانونية: نسبة إلزامية من صافي الربح (عادةً 10%) تُستقطع حتى تساوي رأس المال.
- احتياطيات اختيارية: مقتطعة بإرادة البنك لتدعيم مركزه المالي ومواجهة التذبذبات المفاجئة في جودة الأصول.
- احتياطيات خاصة: يتم تشكيلها بموجب سياسة داخلية لتعزيز قدرة البنك على تمويل مشروعات استراتيجية أو تغطية مخاطر محددة.²

¹ منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2004، ص 17.

² فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع كالتباعة، الاردن، 1999، ص 101.

ت. الأرباح المحتجزة:

الفائض من صافي الربح بعد توزيع حصص المساهمين ورفع الاحتياطات، ويعاد استخدامه في زيادة رأس المال أو تدعيم الاحتياطات، ما يعزز قدرة البنك على التمويل دون اللجوء إلى مصادر خارجية.

2. المصادر الخارجية:

أ. الودائع تحت الطلب:

حسابات جارية خالية من العوائد، يودعها العملاء مع ضمان السيولة الفورية لهم دون قيود سحب، ويستخدم البنك نسبة محدودة منها لتمويل عملياته اليومية مع الاحتفاظ بقدر كافٍ لمواجهة الطلب على السحب.¹

ب. ودائع التوفير:

ودائع مرتبطة بعقد مضاربة، يُفوض بموجبها العميل البنك لاستثمار أمواله ضمن محفظة مشتركة دون ربط المشروع ببرنامج معين. يشارك العميل في صافي الأرباح، ويتحمل البنك والعميل المخاطر بنسبة مساهمتها.

ت. ودائع الاستثمار:

حسابات تُفتح بعقود مضاربة صريحة، يخطط فيها البنك أموال المودعين مع أمواله فيما يُعرف بالمضاربة المشتركة. تُوزع الأرباح بين البنك وأصحاب الحسابات وفق النسب المتفق عليها، بينما يتحمل أصحاب الأموال وحدهم الخسائر في حال وقوعها.²

بهذا التقسيم يتضح كيف تستند المصارف الإسلامية في بناء هيكل تمويلها إلى توازن بين مصدر داخلي يقدم أساساً قوياً للملاءة المالية، ومصادر خارجية تُتيح توسعة نشاطها البنكي دون مخالفات شرعية، مع الحفاظ على درجة عالية من السيولة والالتزام بمبادئ المشاركة في المخاطر والأرباح.

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

لا تقتصر استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية على الجانب الربحي فحسب، بل تمتد لتشمل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تُوجَّه هذه الأموال نحو تمويل الأوراق التجارية، وإدارة

¹ محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة دراسة لأهم مصادر التمويل، رسالة ماجستير في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية، مصر، 2003، ص 45.

² فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، المرجع السابق، ص 51.

الاستثمارات عبر صيغ شرعية كالمرابحة والاستصناع، وتقديم خدمات بنكية مبتكرة مثل الاعتمادات المستندية وعمليات الصرف الأجنبي. كما تُركّز على الخدمات التكافلية (كالقرض الحسن وصندوق الزكاة) لدعم الفئات الضعيفة. يُسلط هذا المطلب الضوء على الآليات التي تضمن توظيف الأموال بشكل فعال، مع الحفاظ على التوافق مع المبادئ الإسلامية

تستثمر المصارف الإسلامية الموارد المجمعة من رأس المال والودائع والاحتياطيات في مجموعة من النشاطات البنكية والتمويلية، يمكن حصر أبرزها في الفروع التالية:

1. خدمات تمويل الأوراق التجارية

- الكمبيالة والسند لأمر: صكوك التزام نقدي لاستحقاق الدفع عند الاطلاع أو بآجال قصيرة.
- نشاط التحصيل: يتولى البنك قبض قيمة الأوراق نيابةً عن الدائنين مقابل عمولة.
- نشاط الخصم: شراء الأوراق قبل تاريخ الاستحقاق بخصم نسبة تمثل تكلفة التمويل.
- الضمان بالأوراق: قبولها كضمان للتمويل أو الاعتمادات.
- التعيين كمحل للدفع: يُصرّح العميل للبنك بأن يكون مسؤولاً عن صرف الورقة عند الاستحقاق بعد إيداع قيمتها في حسابه.¹

2. خدمات الأوراق المالية

- حفظ الأوراق: تقديم خدمات حفظ أسهم الشركات والمستندات الاستثمارية مقابل عمولة، ما يدعم الثقة ويعزز الاحتفاظ بأصول العملاء لدى البنك.
- التداول بالأسهم: شراء وبيع الأسهم بناءً على أوامر العملاء ضمن ضوابط الشريعة، مع تحقيق فروقات الأسعار.
- الامتناع عن تداول السندات التقليدية: تقادي التعامل في أدوات الدين الربوية.

3. الاعتمادات المستندية:

- الاعتماد الذاتي: يصدر البنك الضمان دون تحمل تكاليف تمويل، كوكيل للعميل مقابل عمولة.
- الاعتماد الممول جزئياً/كلياً: وينقسم إلى:
- ✓ تمويل كامل: يُمول البنك المبلغ مقابل مشاركة في الأرباح أو تغطية الخسائر.

¹ رابح حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة 01، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 229

✓ تمويل جزئي: يشارك العميل والبنك في رأس المال وأرباح العقد، ويُقاسمان المخاطر تناسبياً.¹

4. عمليات الصرف الأجنبي:

- التسوية النقدية الفورية: بيع وشراء العملات الأجنبية بالقابض الفوري، بما يوافق قواعد الصرف الشرعي.
- التواعد: تحديد سعر الصرف عند التعاقد للتسليم والتسوية المستقبلية، مع مراعاة القبض والتسليم في الوقت المقرر.

5. خطابات الضمان والكفالات:

- الإصدار: تعهد كتابي بدفع مبلغ محدد لطرف ثالث في حال إخلال العميل بالتزاماته.
- العمولة: يتقاضى البنك رسوماً إصداراً وتعديلاً وتجديداً، مع مسؤولية شرعية وتقنية لضمان الالتزام.²

6. خدمات بنكية أخرى.

- القرض الحسن وصندوق الزكاة: تمويل بلا عوائد ربوية وتوزيع موارد الزكاة على المستحقين.
- التأجير التمويلي والإجاري: عقود إجارة تحوي ملكية منتهية بالتمليك.
- دراسات الجدوى والاستشارات: تقييم المشروعات لضمان توافقها مع مقاصد الشريعة وتحقيق الاستفادة.
- إدارة الأوقاف والمحافظ: تشغيل الأصول الوقفية وتوزيع أرباحها بما يخدم الصالح العام.
- بهذه البدائل الشرعية والمتنوعة، تضمن المصارف الإسلامية استخدام الأموال بما يعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي، مع الالتزام التام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية

تتجاوز وظائف البنوك الإسلامية الدور التقليدي للوساطة المالية، لتصبح شريكاً فاعلاً في تحقيق التنمية الشاملة. فهي لا تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية (كالصناعة والزراعة) فحسب، بل تُدير استثمارات الأفراد، وتقدم خدمات بنكية متخصصة، وتُعزز التكافل الاجتماعي عبر برامج الزكاة والقروض الحسنة.

¹فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006، ص. 112

²رايس حدة، المرجع السابق، ص 237.

بالإضافة إلى ذلك، تضطلع بدورٍ ريادي في حماية الأموال عبر آليات ضمان شرعية. يُبرز هذا المطلب التكامل بين الوظائف المالية والاجتماعية للمصارف الإسلامية، وكيفية مساهمتها في بناء اقتصادٍ قائمٍ على العدالة والكفاءة

تقوم المصارف الإسلامية، ضمن إطار الوساطة المالية الشرعية، بأداء مجموعة من الوظائف المحورية التي تلبي احتياجات الاقتصاد والمجتمع مع الالتزام بمقاصد الشريعة. يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى سبعة عناصر رئيسية:

1. تمويل القطاعات الاقتصادية

- قطاع الصناعة والزراعة: منح تمويل استثماري طويل الأجل عبر عقود المشاركة والمضاربة لدعم خطوط الإنتاج والأصول الثابتة.
- قطاع المقاولات والعقارات: استخدام صيغ الاستصناع والإجارة المنتهية بالتملك لتمويل إنشاء المباني والبنية التحتية.
- النشاط التجاري (تجارة داخلية وخارجية): اعتماد عقود المرابحة والمشاركة والمضاربة لتمويل استيراد وتصدير البضائع، بالإضافة إلى إصدار الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وخدمات تحصيل الشحن.¹

2. إدارة استثمارات الغير

- عقود المضاربة: استثمار أموال العملاء وفق عقد مضاربة، بحيث يتم اقتسام الأرباح بنسبة متفق عليها، ويتحمل المستثمر الخسارة في حدود ما استثمره.
- عقد الوكالة بأجر: حصول البنك على عمولة ثابتة أو نسبة من رأس المال مقابل إدارة استثمارية محترفة، بغض النظر عن النتائج.

3. استثمار أموال البنك وأموال المستثمرين

- إنشاء وتطوير الأصول: تأسيس شركات تابعة والمساهمة في منشآت قائمة لزيادة تنويع المحفظة.
- حسابات الاستثمار المطلقة: تمكين البنك من خلط أموال المودعين مع أمواله الذاتية لإدارة محفظة مشتركة دون قيود على غرض أو مشروع محدد.

¹قادري محمد، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الطبعة 01، مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص 97.

- حسابات الاستثمار المقيدة: ربط الأموال بمشروعات أو أغراض محددة، وفق شروط صريحة (نسبة ربح دنيا أو عدم خلط مع المال الذاتي).¹

4. تقديم الخدمات البنكية

- التحويلات والحوالات البنكية.
- إصدار وإنجاز الشيكات بأنواعها.
- فتح واعتماد خطابات الضمان.
- الخدمات الاستشارية في التمويل والدراسات الاقتصادية.
- الصراف الآلي: (ATM) استعمال عن الرصيد، طباعة كشف الحساب، تحويل بين الحسابات، وغيرها.
- بطاقات الدفع الإلكتروني الآمن للتسوق عبر الإنترنت.

5. الخدمات الاجتماعية والتكافلية

- صندوق القرض الحسن ومنح التمويل دون ربح إضافي.
- صندوق الزكاة والصدقات لجمع وتوزيع الموارد على الفئات المستحقة.
- برامج التوظيف والتدريب لدعم التنمية البشرية وتقليل البطالة.

6. الإنجاز والاستثمار المباشر

- المباشر التجاري: شراء السلع ودفع ثمنها الأصلي مع إضافة هامش ربح (مربحة) ثم إعادة بيعها لعملاء البنك أو السوق.
- هيكلية التنفيذ: عبر إدارة متخصصة للتمويل والائتمان، أو عبر شركات تابعة، أو بالتعاون مع التجار الخارجيين.²

7. ضمان الأموال وبنود الحماية

- ضمان الودائع الجارية: التزام البنك برد المبالغ بدون خسارة أصلية.

¹دينا عدنان صوفان، التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية ومستقبلها في الصناعة البنكية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2011، ص 130.

²رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 107.

- ضمان حسابات الاستثمار: تعويض نقص الأرباح أو أصل المال إذا نتج عن تقصير البنك في إدارة المضاربة.
- نظم الحماية التعاونية: آليات تعاون تكافلي بين البنك والمودعين لتقليل المخاطر وتقاسم الأعباء.¹
- بهذه الوظائف المتكاملة، تحقق المصارف الإسلامية التوازن بين الأهداف المالية والتنمية والاجتماعية، مستندة إلى صيغ عقدية شرعية تضمن مراعاة مصالح جميع الأطراف وحفظ السيولة واستدامة المشروعات.

المبحث الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

تعتبر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ركيزة أساسية تميزها عن المؤسسات المالية التقليدية، إذ تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرّم الربا وتُرسّخ قيم العدالة والمشاركة في المخاطر والمنافع. وتتنوع هذه الصيغ لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات وفقاً لطبيعة المشاريع وأهدافها الزمنية، مما يجعلها مرنة وقادرة على مواكبة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

للبنوك الإسلامية صيغ تمويل متعددة وفقاً للشريعة الإسلامية، تتميز بها عن البنوك التقليدية. ويتم تصنيف هذه الصيغ إلى ثلاثة أقسام:

- صيغ التمويل طويلة الأجل.
- صيغ التمويل متوسطة الأجل.
- صيغ التمويل قصيرة الأجل.

المطلب الأول: صيغ التمويل طويلة الأجل.

تعد صيغ التمويل طويلة الأجل أداة محورية لتمويل المشاريع الكبرى ذات العمر الإنتاجي الطويل، كالمشاريع الصناعية والزراعية والعقارية، والتي تحتاج إلى استثمارات ضخمة وفترات استرداد ممتدة. وتعتمد هذه الصيغ على مبدأ المشاركة في رأس المال والمخاطر بين البنك والعملاء، مما يُقلل من العبء المالي على طرف واحد ويُعزز روح الشراكة. ومن أبرز أدواتها: المضاربة والمشاركة، إلى صيغ فرعية كالمزارة والمساقاة، التي تجسّد التكامل بين رأس المال والعمل، وتُحقق التنمية المستدامة عبر توزيع عادل للعوائد.

¹ عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص 61.

تعريف عام: صيغ التمويل طويلة الأجل هي العقود الاستثمارية التي تمتد آجالها خمس سنوات فأكثر، وتقوم على مشاركة الأطراف في رأس المال والمخاطر والعوائد¹.

1. التمويل بصيغة المضاربة:

اتحاد رأس مال الممول مع جهد المضارب لإدارة مشروع استثماري؛ يقتسم رب المال (ممول) والمضارب الأرباح بنسب متفق عليها، ويتحمل الممول وحده الخسارة ما لم يثبت تقصير المضارب².

أ. الأنواع:

– **مضاربة مطلقة:** حرية كاملة للمضارب في اختيار استراتيجيات الاستثمار ضمن ضوابط الشريعة.

– **مضاربة مقيدة:** تقييد نشاط المضارب بشروط محددة (مشروع، موقع، أصول)³.

ب. شروط الصحة:

– **رأس المال:** نقدي، معلوم المقدار، مسلم للمضارب.

– **الربح:** نسبة مئوية محددة مسبقاً لكلا الطرفين.

2. صيغ شبيهة بالمضاربة.

أ. المزارعة:

– عقد زراعة بين مالك الأرض والفلاح، يقسم الناتج الزراعي بنسبة معلومة.

– **الشروط:** صلاحية الأرض، تحديد نوع المحاصيل والمدة، اشتراك الأطراف في الغلة.

ب. المساقاة:

– رعاية شجرة أو محاصيل معينة مقابل حصة من محصولها.

– **الشروط:** تحديد نوع الشجر، نسبة الغلة، مدة العقد⁴.

ت. المغارسة:

¹صادق راشد الشمري، الصناعة البنكية الإسلامية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية، عمان، 2014، ص. 24

²صادق راشد الشمري، الصناعة البنكية الإسلامية: مداخل وتطبيقات، مرجع سابق، ص. 24

³رابح زرقاني، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 33.

⁴حسين محمد سمحان، أسس العمليات البنكية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص. 120

- زراعة أشجار مثمرة في أرض مملوكة مقابل نصيب من إنتاجها.
- الشروط: تحديد نوع الأشجار، تناسب المدة مع دورة الإنتاج، نسبة المجالات.

3. صيغة المشاركة:

اشترك طرفين أو أكثر برؤوس أموال متفاوتة في مشروع مع تداول الأرباح حسب نسبة رأس المال، وتقسيم الخسائر تبعاً لنسب المساهمة.¹

أ. الشروط:

- رأس المال: معلوم وحاضر.
- الربح: نسبة مئوية دون تحديد مبلغ.
- التوكيل: أهلية الشركاء في إدارة المشروع.

ب. الأنواع:

- مشاركة دائمة: شراكة مستمرة في رأس المال وأرباح ثابتة.
- مشاركة منتهية بالتمليك: إعادة شراء حصة البنك من الأرباح تدريجياً.
- مشاركة على صفقات محددة: شراكات مؤقتة لتمويل صفقة أو مشروع فردي.²

المطلب الثاني: صيغ التمويل متوسطة الأجل.

تمثل الصيغ متوسطة الأجل حلولاً تمويلية لمشاريع ذات عوائد متوسطة المدى، كتمويل المعدات أو الشركات الناشئة أو الوحدات السكنية، حيث تُلبّي حاجة العملاء لأدوات مرنة تجمع بين الاستقرار والقدرة على التكيف مع التغيرات السوقية. وتعتمد هذه الصيغ على عقود مثل الإيجار والبيع الآجل والاستصناع، التي تُراعي ضوابط الشريعة في نقل المنفعة أو الملكية تدريجياً، دون الوقوع في شبهة الربا. كما تُسهم في تعزيز القطاع الإنتاجي عبر تمويل مراحل الإنتاج والتسويق بكفاءة.

أولاً: الإيجار.

عقد يتيح لمالك الأصل (المؤجر) حق استعماله للمستأجر مقابل أجره محددة ولمدة معلومة.³

¹ أحمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، ط. 1، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، ص. 63

² محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، ط. 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص. 122

³ شوقي بورقيبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ط. 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2013، ص. 89

1. الشروط

- تعريف المنفعة: تحديد العين المؤجرة وصفاتها واستخدامها.
- الأجرة: مبلغ معلوم مقداره وتقسيماته الزمنية.
- المدة: بداية ونهاية العقد معلومة.
- المسؤولية: يظل المؤجر صاحب الملكية، ويتحمل المستأجر تكاليف الاستخدام والصيانة الروتينية.¹

2. الأنواع

- الإيجار التشغيلي: عودة الأصل إلى المؤجر بعد انتهاء العقد، مع إمكانية تجديده.
- الإيجار التمويلي (التمليكي): منح حق التملك للمستأجر بعد انتهاء المدة، عبر دفع أقساط الأجرة.²

ثانياً: البيع الآجل

بيع سلعة بثمن آجل أعلى من السعر الفوري يُسَدَّد بأقساط خلال فترة زمنية محددة.³

1. الشروط

- تسليم السلعة فوراً: ملكية المبيع تنتقل عند العقد.
- الثمن المؤجل: تحديد قيمة وثمن آجل واضح.
- مدة السداد: جداول زمنية وأقساط معلومة.

2. الإيجابيات والسلبيات

- الإيجابيات: إجراءات مبسطة، مخاطرة ائتمانية محدودة، سهولة التطبيق.
- السلبيات: مخاطر تقلب الأسعار، تكاليف التخزين والمخزون، حاجة إدارة مشتريات متخصصة.

ثالثاً: الاستصناع

عقد يلتزم فيه الصانع (أو البنك) بإنتاج سلعة معينة وفق مواصفات متفق عليها مقابل ثمن يُسَدَّد مقدماً أو مؤجلاً.⁴

¹ فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، ط. 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص. 23-24

² شوقي بورقيبة، المرجع السابق، ص 91.

³ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها البنكية، ط. 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص. 110

⁴ محمد محمود العجلوني، المرجع السابق، ص 51.

1. الشروط

- توصيف المُصنَّع: تحديد الجنس والنوع والمواصفات التفصيلية.
- مدة التنفيذ: تاريخ بدء الإنشاء وتاريخ التسليم.
- الثمن وأسلوب الدفع: مقطوع أو دفعات متناسبة مع مراحل الإنجاز.

2. الأنواع

- الاستصناع الموازي: عقدان الأول لصالح العميل والثاني لتمويل البنك بأجل فوري.
- الاستصناع بالدفعات: توزيع الثمن على مراحل تحقق التقدم في الإنتاج.

المطلب الثالث: صيغ التمويل قصيرة الأجل

تستهدف الصيغ قصيرة الأجل توفير سيولة فورية للأفراد والشركات لمواجهة الاحتياجات الطارئة أو تغطية النفقات التشغيلية، كتمويل المشتريات اليومية أو تسيير الرواتب. وتتميز هذه الصيغ بسرعة الإجراءات وقلة المخاطر نسبياً، لكنها تفرض التزاماً دينياً على العميل دون نقل ملكية الأصول. ومن أبرز أدواتها: المرابحة والسلم والقرض الحسن، التي تُبرز البعد الاجتماعي للتمويل الإسلامي عبر دعم الفئات محدودة الدخل وتشجيع التكافل المجتمعي، مع الحفاظ على الضوابط الشرعية في المعاملات المالية.

أولاً: التمويل بالمرابحة:

عقد بيع سلعة بثمن الشراء الأصلي + هامش ربح متفق عليه، يسدّد على أقساط قصيرة الأجل.¹

1. شروط الصيغة:

- معرفة الثمن الأصلي وجميع التكاليف المترتبة على اقتناء السلعة.
- تحديد هامش الربح كنسبة مئوية أو مبلغ محدد.
- تسليم السلعة فوراً لدى العقد، وعدم تأجيل ملكيتها.

2. الأنواع:

- مرابحة بسيطة: يملك البنك السلعة قبل العقد.
- مرابحة للأمر بالشراء: يشتري البنك السلعة بناءً على طلب العميل الذي يمولها.

ثانياً: التمويل بالسلم:

¹ إمارة محمد، يحيى عاصي، تقسيم الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الأردن، ص. 15

عقد بيع سلعة موصوفة بثمن مؤجل يُدفع نقدًا عند العقد، ويُسلم المبيع لاحقًا بموعد محدد.¹

1. شروط الصحة:

- وصف المبيع: بدقة (النوع، الجودة، الكمية).
- ثمن السلم: يُدفع فورًا في مجلس العقد.
- تحديد أجل التسليم: (تاريخ ومكان).
- المحل التجاري: السلع القابلة للتمويل (قمح، زيوت، معادن ثمينة)²

ثالثًا: التمويل بالقرض الحسن:

قرض يُمنح دون فوائد ربوية، ويُسترد أصل المبلغ فقط.

1. شروط الصيغة:

- المال المعار عينٌ مادية محددة الكمية والصيغة.
- الطرفان (مقرض ومقرض) من أهل الأهلية والنية الخيرة.
- إيفاء الدين دون أي زيادة مالية.

2. المزايا والقيود:

- مزايا: يلبي حاجات اجتماعية (تعليم، زواج، مشاريع صغيرة) ويعزز التضامن.
- قيود: ضغط بنكي على الملاءة عند انتظام القروض دون عوائد، واحتمال تأثير المصاريف التشغيلية.³

¹ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية: أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، ط. 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص. 36

² خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيغان، العمليات البنكية الإسلامية: الطرق المحاسبية الحديثة، ط. 1، دار وائل، الأردن، 2011، ص. 35

³ صحراوي مقلاتي، الاجتهاد البنكي: رؤية تكاملية، مجلة الإحياء، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد التاسع، 2005، ص 135.

خلاصة الفصل:

إن نشوء البنوك الإسلامية ظاهرة فريدة في التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ فهي مؤسسات مالية تهدف إلى تجميع المدخرات لمن لا يرغب في التعامل بالربا، ثم تعمل على توظيفها في النشاط الاقتصادي بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وبفضل تنوعها في الأنواع والأشكال، استطاعت البنوك الإسلامية أن تشمل كافة الأنواع الأخرى من البنوك؛ سواء كانت تجارية، استثمارية، بنوك أعمال أو بنوك تنمية.

ومن خلال دراستنا للصيغ التمويلية وكيفية تجسيدها داخل البنوك الإسلامية، يتبين لنا أن مجمل الصيغ المتبعة في تمويل الاستثمارات خالية من التعاملات الربوية المحرمة، كما أنها تساعد طالبي التمويل بصورة جيدة ومفيدة، على عكس البنوك التقليدية.

الفصل الثاني

مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة

تمهيد:

تُعَدُّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزةً أساسيةً للاقتصادات الحديثة، لدورها في دعم النمو وخلق الوظائف والابتكار. ورغم اختلاف تعريفاتها دوليًا، تظل أداةً حيويةً لتحقيق التنمية المستدامة، خاصةً في ظل توجهات الشمول المالي وتنويع الإنتاج.

تواجه هذه المؤسسات تحديات مُعَقَّدة، تشمل صعوبة التوحيد المفاهيمي، وعقبات التمويل، والمنافسة المحلية والعالمية. ففي الدول النامية (كالجزائر)، تعاني من ضعف البنية التحتية والتكنولوجيا، بينما تتصدى في الدول المتقدمة لتحديات التحول الرقمي.

لا يقتصر دورها على الجانب الاقتصادي، بل يمتد لتقليل الفوارق الطبقيّة ودمج الفئات المهمشة، فضلًا عن كونها حاضنةً لريادة الأعمال

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة وواضحة في اقتصاديات مختلف الدول؛ إذ تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من الإجماع على أهميتها، إلا أن الآراء تختلف حول تحديد مفهوم دقيق وشامل لهذه المؤسسات التي تضم مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذ تختلف معايير تصنيف هذه المؤسسات باختلاف الجغرافيا ومجالات النشاط الاقتصادي، مما يجعل المعايير المستخدمة في الدول المتقدمة متباينة عن تلك المتبعة في الدول النامية، ويمكن اختصارها في ثلاثة عوامل رئيسية:

أولاً: العوامل الاقتصادية

تتراوح مستويات النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي بين الدول مما يؤدي إلى تفاوت في أحجام المؤسسات وإمكاناتها التنافسية؛ ففي الدول ذات الاقتصاد المتقدم تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمستوى إنتاجية ورأس مال أعلى، كما أن المعايير الاقتصادية تتغير مع الزمن مما يؤثر على التصنيف عبر المراحل التنموية المختلفة.¹

ثانياً: العوامل التقنية

يعتمد تصنيف المؤسسات على درجة تكامل العمليات الإنتاجية؛ حيث يؤدي اندماج العمليات ضمن وحدة إنتاجية واحدة إلى توسيع نطاق الإنتاج المؤسسة، بينما يؤدي توزيع عملية الإنتاج على كيانات منفصلة إلى ظهور نماذج مؤسسية متعددة أصغر حجماً.²

¹ عدنان حسين يونس، رائد خضر عبيس، دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص 15.

² الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات - حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 61.

ثالثاً: العوامل السياسية:

يلعب الدعم الحكومي والإطار التشريعي دوراً أساسياً في تحديد معايير التصنيف، إذ يساهم اهتمام الدولة بتقديم الحوافز والتسهيلات في وضع تعريفات معيارية تراعي السياق الاقتصادي والاجتماعي المحلي وتتماشى مع الاستراتيجيات التنموية الوطنية.

تلخص هذه العوامل التحديات المرتبطة بتحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يستدعي تبني مقاربة معيارية مرنة تأخذ في الاعتبار الفروقات الاقتصادية والتقنية والسياسية المتنوعة بين البيئات والدول المختلفة¹

المطلب الثاني: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يُعد عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أبرز التحديات البحثية في هذا المجال، نتيجة لتباين الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية ومستويات النمو والتطور الفني بين الدول. وقد توجه الباحثون إلى اعتماد مزيج من المعايير الكمية والنوعية لتمييز هذه المؤسسات، كما يلي:

أولاً: المعايير الكمية

تستخدم المعايير الكمية لقياس حجم المؤسسة بشكل مباشر وتشمل العناصر التالية:

- ✓ **عدد العمال:** يُستخدم هذا المعيار لتفريق المؤسسات بناءً على قوة العمل، إذ يُعد من الأسهل قياسه، رغم أنه لا يعكس كافة متغيرات الإنتاجية والأداء.²
- ✓ **رأس المال المستثمر:** يُعتبر مؤشراً رئيسياً على القدرة الإنتاجية للمؤسسة، إذ يعتمد حجم رأس المال على القطاع والدولة؛ فمثلاً تتراوح قيم الاستثمار في بعض الدول الآسيوية من 35 إلى 200 ألف دولار، بينما قد تصل إلى 700 ألف دولار في الدول المتقدمة.³

¹ الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات - حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 61.

² مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، 2011/2012، ص 46.

³ سماعيل شعباني، "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم"، بحوث وأوراق الدورة الدولية 25 - 28 ماي 2003 حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص 63.

✓ رقم الأعمال: يُستخدم لقياس النشاط التجاري والمستوى التنافسي للمؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار تقلبات السوق والتأثيرات التضخمية.¹

ثانياً: المعايير النوعية

نظراً للقيود المرتبطة بالمعايير الكمية، يلجأ الباحثون أيضاً إلى معايير نوعية لتسليط الضوء على الخصائص التمييزية للمؤسسات:

✓ **المعيار القانوني:** يُعرف الشكل القانوني للمؤسسة وفقاً لطبيعة وحجم رأس المال وطريقة التمويل، مما يؤدي إلى تباين التصنيفات بين شركات الأموال وشركات الأفراد أو المؤسسات العائلية.²

✓ **المعيار التنظيمي:** يعتمد على خصائص مثل الجمع بين الملكية والإدارة، وقلة مالكي رأس المال، وتركيز الإنتاج في سلعة أو خدمة محددة، وصغر حجم الطاقة الإنتاجية، واعتماد المؤسسة على التمويل المحلي.³

✓ **معيار الاستقلالية:** تُعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا كانت تتمتع بدرجة استقلالية مالية لا تقل عن نسبة محددة (مثلاً 50%)، مما يُبرز قدرتها على تحمل المخاطر دون الاعتماد الكامل على الدعم الخارجي.⁴

✓ **معيار الحصة السوقية:** يُستخدم هذا المعيار لقياس دور المؤسسة ضمن السوق؛ فكلما زادت الحصة السوقية للمؤسسة، دل ذلك على تنوع وتوسع نشاطها، بينما تُصنّف المؤسسات ذات الحصة المحدودة على أنها مؤسسات صغيرة أو متوسطة.⁵

¹ السعيد بربيش، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17، 18 أبريل، 2006، ص 320.

² توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 15 ص، 20

³ محمد رشدي سلطاني، التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في علوم تجارية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006، ص 40.

⁴ بوسهيم أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد- 26 العدد الأول-، 2010 جامعة بشار، الجزائر، ص 208.

⁵ مروة أحمد نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، ط 3، 2007، ص 86.

المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتباين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول والمنظمات الاقتصادية نتيجة لاختلاف الإمكانيات والموارد، ومستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومراحل النمو. ويمكن تلخيص أبرز التعاريف الدولية كما يلي:

أولاً: التعاريف الدولية

تعريف الاتحاد الأوروبي: (1996) يُعتمد على معايير أربعة رئيسية هي: عدد العمال، رقم الأعمال، الميزانية السنوية، ودرجة الاستقلالية. وفقاً لهذا التعريف:¹

– المؤسسة المصغرة: تُشغل من 1 إلى 9 عمال، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليون يورو، وكذلك الميزانية السنوية.

– المؤسسة الصغيرة: تُصنّف إذا شغلت من 10 إلى 49 عاملاً وحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 10 مليون يورو، مع ميزانية سنوية ماثلة.

– المؤسسة المتوسطة: تتراوح عادة بين 50 إلى 249 عاملاً، برقم أعمال سنوي يصل إلى 50 مليون يورو وحدود ميزانية سنوية محددة (على سبيل المثال 43 مليون يورو).

تعريف منظمة العمل الدولية: تُعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوحدات إنتاجية صغيرة تُعنى بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، غالباً ما تعتمد على العمل العائلي أو بنظام العمالة المختلطة، مع اعتماد كبير على رأس المال الثابت.²

تعريف البنك الدولي: تُعتبر المؤسسة الصغيرة تلك التي لا يزيد عدد عمالها عن 50 موظفاً ولا تتجاوز مبيعاتها 3 مليون دولار، بينما تُصنّف المؤسسة المتوسطة على أنها التي يصل عدد عمالها إلى 300 موظف، مع إجمالي أصول أو مبيعات يصل إلى 15 مليون دولار.³

¹Marie-florence ESTIME, Les pme, définition, rôle économiques et politiques publiques, De Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2009, p : 22

²سيد سالم عرفة، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، دار الرؤية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 64.

³رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 09.

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو): تُعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تُدار بواسطة مالك واحد ويتحمل مسؤولياتها الاستراتيجية والتكتيكية، مع عدد موظفين عادة يتراوح بين 10 إلى 15 عاملاً.¹

ثانياً: التعاريف الإقليمية

• **تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية: (CED)** تعتمد على استيفاء المؤسسة لخاصيتين أو أكثر، تتضمن:

- استقلالية الإدارة، حيث يكون المديرون هم المالكون.
 - توفير رأس المال عبر جهة فردية أو مجموعة صغيرة من الملاك.
 - العمل ضمن منطقة محلية.
 - حجم المشروع الصغير نسبياً مقارنةً بالصناعة التي ينتمي إليها.²
- في اليابان:** تختلف المعايير حسب القطاع؛ ففي الصناعات التحويلية والمعدنية وخدمات النقل تُعتبر المؤسسات التي توظف أقل من 300 عامل هي مؤسسات صغيرة أو متوسطة، بينما في قطاعات التجارة والخدمات يُعتبر العدد أقل (أقل من 50 عامل).³

ثالثاً: التعاريف العربية

بالإضافة إلى ذلك، قامت بعض الدول العربية بتحديد تعريفاتها الخاصة طبقاً لظروفها التنموية:

➤ **الأردن:** تُعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمشاريع تعتمد على الحساب الخاص للعمالة وتستهدف خلق فرص عمل لصاحب المشروع ولغيره من العمال، بما في ذلك العمالة الأسرية غير المدفوعة.

➤ **السودان:** يتبنى تعريف اتحاد غرف الصناعات للأعمال الصغيرة والمعتمد على الوحدات الصناعية الصغيرة التي تعتمد على المواد الخام المحلية دون استخدام الآلات الحديثة.⁴

¹ سمير براهمي، دور بحوث التسويق في اتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في والية سطيف، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة أم البواقي، 2009 - 2010، ص 13.

² نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 01، 2007 ص 77

³ هالة محمد لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة، ط 2، دار المسيرة للنشر، مصر، 2004، ص 15-16

⁴ سناء عبد الكريم خناق، المتطلبات الشخصية لصاحب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف 17-18 أبريل، 2006، ص 12

«تونس: لم يُحدد تعريف رسمي، لكن اعتمدت بعض المعايير مثل قيمة الاستثمار وعدد العمال (على سبيل المثال، استثمار لا يتجاوز 3 ملايين دينار تونسي وعدد عمال لا يزيد عن 10).

«الجزائر: اعتمدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفاً قانونياً عبر القانون التوجيهي الصادر في 2001، المستمد من ميثاق بولوني للاتحاد الأوروبي، حيث تُعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها الوحدة الإنتاجية التي تُشغل من 1 إلى 250 شخصاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، مع استيفاء معايير الاستقلالية.¹

تُظهر هذه التعاريف تعدد الأطر والمقاييس المستخدمة لتحديد حجم ووظيفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يؤكد الحاجة إلى تبني مقاربة معيارية تأخذ في الاعتبار السياقات الاقتصادية والاجتماعية المتباينة.

المبحث الثاني: الخصائص البنيوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في معظم اقتصاديات العالم، إذ تُعتبر أكثر المؤسسات انتشاراً وتنوعاً، وتساهم بشكل فعال في تحقيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تعجز عنها المؤسسات الكبيرة. كما تكتسب هذه المؤسسات أهمية متزايدة نظراً لتنوع أشكالها وقلة الحاجة لرؤوس أموال ضخمة مقارنةً بالمؤسسات الكبرى.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية استراتيجية في النظم الاقتصادية والاجتماعية نظراً لدورها المحوري في تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن تقسيم أهميتها إلى بعدين أساسيين: الأهمية الاقتصادية والأهمية الاجتماعية.

أولاً: الأهمية الاقتصادية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في دعم الاقتصاد الوطني من خلال عدة مساهمات بارزة:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: تُعتبر هذه المؤسسات العمود الفقري للقطاع الاقتصادي، إذ تمثل أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات في العديد من الدول.²

¹ يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2004، ص 21

² محمد هيك، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، طبعة، 2007 ص 132.

وتظهر الدراسات أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تختلف تبعاً لمستوى الدخل؛ إذ تكون المساهمة أعلى في الدول ذات الدخل المنخفض. على سبيل المثال، سجلت فرنسا نسبة مساهمة بلغت حوالي 61.83%، بينما وصلت إسبانيا إلى 64.3%.¹

دعم الكيانات الاقتصادية الكبرى: تُعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمورد أساسي للقطع والمكونات الأساسية للكيانات الاقتصادية الكبرى، خاصة في المجالات التي تتطلب مستوى عاليًا من البحث والتطوير والتكنولوجيا. ويعود ذلك إلى دورها في تأمين المدخلات الصناعية واللوجستية الضرورية لإنتاج السلع المعمرة مثل السيارات والمعدات الصناعية، مما يعزز سلسلة الإمداد ويزيد من كفاءة الإنتاج لدى المؤسسات الكبيرة.²

تعزيز الصادرات وتقليل الواردات: تُساهم هذه المؤسسات في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات. ففي عدد من بلدان شرق آسيا، تُشكل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 40% من إجمالي الصادرات، مما يعكس قدرتها على إنتاج قيمة مضافة كبيرة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني.³

ثانياً: الأهمية الاجتماعية.

إلى جانب دورها الاقتصادي، تُظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثيراً اجتماعياً واسعاً يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

تكوين الكوادر البشرية: تعمل كحاضنة لتوظيف وتطوير المواهب؛ إذ تُتيح هذه المؤسسات فرصاً لاكتساب خبرات ومهارات متنوعة نتيجة تعدد المهام والمسؤوليات. وبذلك، تُساهم في إعداد جيل جديد من القادة والمبتكرين الذين يدعمون التنمية المستقبلية ويخففون العبء على الدولة في مجال التدريب.⁴

¹لزهر العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2، 2012-2013، ص 35.

²وفاء عبد الباسط، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 22.

³عبد الرحمان بن عنتر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد، 01: سطيف، 2002، ص 04.

⁴عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص 1.

توزيع عادل للدخل: يساهم انتشار هذه المؤسسات في تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل داخل المجتمع، إذ توفر فرص عمل متكافئة وتقلل من التركيز الاقتصادي الذي تهيم عليه المؤسسات الكبرى. كما يساعد انتشارها الجغرافي، لا سيما في المناطق النائية، على تحسين مستويات المعيشة وتوسيع دائرة التنمية الاجتماعية.¹

التخفيف من البطالة: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيسياً في خفض معدلات البطالة، سواء بين أصحاب المشاريع أو العاملين، مما يُعتبر عاملاً حاسماً في استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف القطاعات.²

يُشكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ أن تأثيرها يمتد ليشمل تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، تدعيم سلاسل التوريد للكيانات الكبرى، وتحفيز عمليات التصدير. وفي الجانب الاجتماعي، تسهم في إعداد الكوادر البشرية وتوفير فرص عمل عادلة، مما يُعزز الاستقرار الاجتماعي ويساهم في تحقيق التنمية المتوازنة داخل المجتمع.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تنشأ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ظهور مجموعة من المشكلات التي لم تتمكن المؤسسات الكبرى من معالجتها بفعالية، مما جعل هذه المؤسسات تتبلور كحل مرنة ومبتكرة تلبي الاحتياجات المحلية والمتخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وفيما يلي يتم استعراض الخصائص الجوهرية التي تميز هذه المؤسسات، متبوعة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها:

أولاً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. **سهولة التأسيس:** تعتمد هذه المؤسسات على متطلبات رأس مال محدودة، مما يجعل عملية الإنشاء والإجراءات الإدارية بسيطة وسريعة، ويتيح ذلك الاستفادة من المدخرات المحلية لتحقيق أهداف اقتصادية متنوعة.³

¹قشيدة صورية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012-2011 ص.62

²صالح حسن، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011 ص.17

³ - مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس- سطيف، -، 2011 ص.18

2. الاستقلالية في الإدارة: غالبًا ما يتولى مالك المؤسسة مسؤولية القرارات الإدارية مباشرةً، مما يمنحها مرونة كبيرة في تحديد الأهداف وتنفيذ السياسات. يُسهم هذا التوجيه المباشر في خلق بيئة عمل متماسكة ويُعزز سرعة الاستجابة للتغيرات السوقية.

3. الإقامة في مساحات صغيرة: نظراً لصغر حجمها ووسائل الإنتاج المستخدمة بها، يمكن تشغيل هذه المؤسسات ضمن مساحات محدودة، سواء في المحلات التجارية أو المرافق السكنية أو المناطق الريفية القريبة من مصادر المواد الأولية.¹

4. التجديد والإبداع: تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منبعاً رئيسياً للابتكار، إذ يستثمر أصحابها في تطوير أفكار جديدة وتحويلها إلى منتجات أو خدمات متميزة. وغالبًا ما يتم تسجيل براءات الاختراع ضمن هذا القطاع، مما يؤكد دوره في تجديد منظومة الإنتاج.²

5. المعرفة التفصيلية بالسوق والعملاء: نظراً لصغر حجم نطاق عملياتها، تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على فهم الاحتياجات والسلوكيات الشرائية للعملاء المحليين بدقة، مما يُمكنها من تكييف منتجاتها وخدماتها بسرعة استجابة للتغيرات السوقية.

6. مركز للتدريب الذاتي: تعمل هذه المؤسسات كمنصات لتطوير مهارات العاملين من خلال الخبرة المباشرة في مختلف مهام الإنتاج والإدارة، مما يسهم في رفع مستوى الكفاءة وتحسين الأداء العام للمؤسسة.³

7. انخفاض التكاليف: ينتج عن استخدام تقنيات بسيطة واعتماد المواد المحلية قلة التكاليف التشغيلية والتسويقية، فضلاً عن انخفاض أجور العمالة المتوسطة الكفاءة، الأمر الذي يساهم في جعل منتجاتها أكثر تنافسية في السوق.

¹ بولعيد بلوج، التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 25/28 ماي 2003، ص 06.

² بن عنتر عبد الرحمان، رحمانى أسماء، دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14/15 مارس 2010، ص 01.

³ فرج شعبان، رحالية بلال، آليات برامج ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار، جامعة 8 ماي 1945 قالمة يومي 25-26 أفريل، 2017، ص 5.

8. الاعتماد على الطلب المحلي وتحقيق تنمية متوازنة: يُركز نشاط هذه المؤسسات على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية، مما يعزز التوازن الإقليمي ويسهم في تقليل الفوارق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.¹

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تعزيز التنمية الشاملة، منها:

- خلق فرص عمل جديدة: تُساهم هذه المؤسسات بشكل مباشر وغير مباشر في توليد فرص عمل متنوعة، مما يسهم في تخفيض معدلات البطالة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية لسوق العمل.
- إعادة إدماج العمالة: تعمل على استقطاب الكفاءات التي فقدت وظائفها نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات الكبرى، مما يساعد في استقرار البيئة الاقتصادية والاجتماعية.
- استعادة حلقات الإنتاج غير المربحة لدى المؤسسات الكبرى: تتولى هذه المؤسسات أجزاءً من العملية الإنتاجية التي لم تستطع المؤسسات الكبرى إدارتها بفعالية، مما يُحسن من استغلال الموارد والتركيز على الأنشطة الأساسية.²
- تعزيز التكامل الاقتصادي: تُعتبر حلقة وصل تربط بين الكيانات الاقتصادية المختلفة، حيث تُساهم في تعزيز العلاقات التجارية وتوحيد المدخلات والموارد، مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الوطنية.
- تمكين أصحاب المبادرات الاستثمارية: تُتيح هذه المؤسسات منصة للأفراد ذوي الأفكار المبدعة لتحويل مشاريعهم من فكرة إلى كيان عملي، مما يدعم ثقافة ريادة الأعمال والابتكار.
- المساهمة في التنمية المالية للدولة: تُشكّل مصدر دخل للأفراد وتُضيف إلى الإيرادات العامة من خلال الضرائب والاشتراكات، كما تُسهم في إدماج القطاع غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي.

¹مليلة زغيب، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم القانونية، جامعة سطيف، دار الهدى للنشر، عين مليلة، العدد الخامس، 2005، ص.173

²محمد الهادي مبارك، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 8-9 أفريل، 2002، ص.86-87

• ترقية روح المبادرة وتعزيز التوازن الإقليمي: تعمل على تجديد الأنشطة الاقتصادية وإحياء القطاعات التقليدية، مما يُشجع على الابتكار ويساهم في تحقيق توزيع جغرافي متوازن للثروة والفرص الاقتصادية.¹ يتجلى من خلال هذه الخصائص والأهداف الدور المحوري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي، إذ تساهم في توفير بيئة عمل محفزة، وتعزز من تنوع الإنتاج، وتُعد عاملاً مساعداً في تحقيق التنمية المتوازنة على الصعيد الوطني.

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنوع أشكالها وتصنيفاتها تبعاً لمجموعة من المعايير الكمية والنوعية. وفيما يلي نستعرض التصنيفات المختلفة التي تبرز التباين في خصائص هذا القطاع:

أولاً: التصنيف حسب الطبيعة العامة للمؤسسة

- يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على طبيعتها إلى ثلاث فئات رئيسية:
1. **المؤسسات العائلية:** تُقام غالباً في المنازل ويمولها أفراد الأسرة الذين يشكلون الجزء الأكبر من القوى العاملة. وتُنتج سلعاً تقليدية بكميات محدودة، وقد تساهم في الإنتاج الصناعي بنظام المقاوله بالتكامل مع وحدات أخرى.²
 2. **المؤسسات التقليدية:** تتشابه مع المؤسسات العائلية من حيث استخدام العمل العائلي وإنتاج المنتجات التقليدية، لكنها عادةً ما تستعين بعمالة خارجية محدودة لتوسيع نطاق الإنتاج. كما تعتمد على ورش صغيرة لأداء نشاطاتها مما يميزها عن النماذج العائلية الأصيلة.³
 3. **المؤسسات المتطورة أو شبه المتطورة:** تتبنى أساليب إنتاج حديثة، سواء من حيث زيادة رأس المال الثابت أو تطوير نظم إدارة العمل، بحيث ترتقي بمعايير الجودة والإنتاجية. وقد شهدت

¹ محمد زيدان، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التقليدية والحرفية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 8-9 أفريل 2002، ص 26.

² قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 62.

³ نسيم سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه "LMD"، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر - باتنة، -، 2016، ص 24، 25.

سياسات التنمية في العديد من الدول النامية توجّهًا لترقية هذه الفئة عبر إدخال تقنيات متقدمة وتحديث أساليب الإنتاج في المجالات الحرفية والمنزلية.¹

ثانيا: التصنيف حسب طبيعة الإنتاج

يمكن تفصيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءً على نوعية الإنتاج الذي تقوم به إلى:

مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: تُختص بإنتاج منتجات غذائية، ومنتجات الجلود والأحذية والنسيج، بالإضافة إلى تحويل المنتجات الفلاحية والورق والخشب ومشتقاته.

مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: تركز على تحويل المواد الخام إلى سلع وسيطية تُستخدم في صناعات أخرى، مثل صناعة مواد البناء، وتحويل المعادن، والصناعات الميكانيكية والكهربائية، والصناعة الكيماوية والبولىميرية.

مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تُميز بتطلبها لرأس مال أكبر ونطاق عمل ضيق ومتخصص، حيث تقتصر على إنتاج أو صيانة المعدات باستخدام قطع غيار مستوردة.

ثالثا: التصنيف حسب تنظيم العمل

يعتمد هذا التصنيف على هيكلة عمليات الإنتاج والإدارة، وينقسم إلى:²

1. **المؤسسة غير المصنعة:** تتمثل في الأنظمة الإنتاجية البسيطة والحرفية (نماذج الإنتاج العائلي)، التي تتميز بالتقليدية والاعتماد على أساليب إنتاج محدودة.
2. **المؤسسة المصنعة:** تجمع بين ملامح المصانع الصغيرة والكبيرة، وتستفيد من نظم تسيير حديثة وعمليات إنتاج معقدة نسبياً.
3. **المقاول من الباطن:** تمثل شكلاً من أشكال التعاون بين المؤسسات الكبرى والصغيرة، بحيث تُنجز جزءاً من عملية الإنتاج بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يعكس تفاعل التكامل الاقتصادي بين الكيانات المختلفة.

رابعا: التصنيف حسب الشكل القانوني

يتحدد الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتوازن بين النظام السياسي والاقتصادي السائد، حيث:³

¹قنيدرة سمية، مرجع سبق ذكره، ص.63

²قنيدرة سمية، مرجع سبق ذكره، ص.64

³نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص.27

- في النظم الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة مع تركيز على الاستقلالية.
- في النظم الاقتصادية الموجهة يكون للدولة دور بارز في التسيير، وتنتشر أشكال الملكية العامة أو الهجينة.

يلخص هذا التصنيف المتعدد الأبعاد التنوع الكبير في أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يستلزم تبني سياسات مرنة تراعي الفروق في الحجم، وطبيعة الإنتاج، والتنظيم القانوني والإداري، لتلبية الاحتياجات الخاصة بكل فئة وتعزيز دوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث: مقومات وتحديات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يكتسب اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية استراتيجية نظرًا لدورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تواجه قيودًا حقيقية في الحصول على التمويل نتيجة لصغر حجمها وارتفاع معدلات المخاطر المرتبطة بنشاطها. يُعد البحث عن مصادر التمويل من التحديات الرئيسية التي تعوق نمو هذه المؤسسات، مما يستدعي تبني أساليب تمويل متنوعة تجمع بين المصادر الداخلية والخارجية، سواءً التقليدية أو الحديثة.

المطلب الأول: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأعمدة الأساسية في الاقتصاد الوطني، حيث تساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. ولضمان استمرارية هذه المؤسسات وتوسيع نشاطها، لا بد من توفر مصادر تمويل متنوعة وأساليب تمويل فعّالة تلبي احتياجاتها المختلفة. يتناول هذا المطلب دراسة شاملة لمصادر التمويل التي تعتمد عليها هذه المؤسسات، سواء كانت داخلية أو خارجية، بالإضافة إلى استعراض الأساليب التقليدية والحديثة التي تستخدمها في تأمين الموارد المالية اللازمة. يهدف هذا التحليل إلى فهم الأطر المالية التي تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواجهة التحديات المالية وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق.

أولاً: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تُعدُّ مصادر التمويل من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان استمراريته وتحقيق نموها المستدام. تختلف هذه المصادر بين داخلية تتمثل في الموارد الذاتية

للمؤسسة وصاحب المشروع¹، وخارجية تشمل الدعم الائتماني والمساعدات المقدمة من جهات متعددة. كل مصدر يحمل خصائصه ومتطلباته التي تؤثر على قدرة المؤسسة في تلبية احتياجاتها المالية المختلفة، سواء كانت تشغيلية أو استثمارية. يتناول هذا الفرع أبرز مصادر التمويل المتاحة لهذه المؤسسات، مع توضيح أهمية التنوع في الخيارات المالية لتوفير بيئة ملائمة لتعزيز النشاط الاقتصادي. كما يسلط الضوء على دور كل مصدر في دعم التنمية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتقسم مصادر التمويل إلى:

1. المصادر الداخلية:

التمويل الخاص: التي يستمدّها صاحب المشروع من شبكة علاقاته الشخصية (العائلة والأصدقاء) ومساهمة الشركاء، ويعتبر هذا المصدر ضروريًا في مراحل التأسيس والنمو، كما يعكس ثقة المستثمر في فكرة المشروع ويعزز الاستقلالية المالية.

التمويل الذاتي: يعتمد هذا النوع على الفرق بين صافي التدفقات النقدية السنوية (بعد خصم التكاليف) والأرباح الموزعة على المساهمين. يُستخدم التمويل الذاتي في شراء الأصول الجديدة دون اللجوء إلى الاقتراض، مما يجعله متاحًا خلال دورة حياة المشروع ويعتمد على الأرباح المحتجزة.²

2. المصادر الخارجية:

الائتمان التجاري: يشمل التمويل قصير الأجل الذي توفره الموردون من خلال بيع البضائع على المدى الآجل. يعتمد هذا المصدر بشكل كبير على حجم المشتريات وقد يكون مكلفًا في حال التأخير في السداد.

الائتمان البنكي: يتضمن القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل التي تمنحها البنوك لتمويل الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية، ويعتمد على الثقة المتبادلة بين البنك والمؤسسة مقابل فائدة محددة.

¹ حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ط1 2015، ص ص42.

² حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص43

التمويل الخارجي غير الرسمي: يتم الحصول على هذا النوع من التمويل عبر قنوات خارج الإطار القانوني الرسمي، مثل التمويل من الأصدقاء والأقارب وجمعيات تناوب الادخار والائتمان، وهو شائع في الدول النامية نظراً لصعوبة الوصول إلى المصادر الرسمية.¹

الدعم من مؤسسات الدعم والجمعيات المهنية: استجابةً لسياسات التنمية الحكومية، تم إنشاء هيئات داعمة تقدم التمويل بالإضافة إلى الخدمات الفنية والقانونية لتقليل عدم اليقين في البيئة التمويلية. عقود تحويل الملكية: تشمل هذه العقود شراء أو خصم ديون المؤسسات، أو شراء حسابات المدينين (مثل الفواتير والسندات) من قبل البنوك، بهدف تأمين سيولة نقدية مستمرة تساهم في تلبية الاحتياجات التشغيلية.²

ثانياً: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يصبح التمويل أحد العوامل الحاسمة لاستمرارية هذه المؤسسات ونموها. يتطلب تمويل هذه المؤسسات تنوعاً في الأساليب والأدوات المالية التي تلبي احتياجاتها التشغيلية والاستثمارية المختلفة. لذا، ينقسم التمويل إلى أساليب تقليدية تعتمد على القروض البنكية، وأساليب حديثة تشمل التمويل التجاري الإسلامي والتأجيري، التي تقدم حلولاً مبتكرة ومرنة. يستعرض هذا الفرع أبرز أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على مميزاتها وإمكاناتها في دعم هذا القطاع الحيوي. ويهدف إلى تسليط الضوء على أهمية اختيار أساليب التمويل المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة.

1. الأساليب التقليدية:

التمويل طويل ومتوسط الأجل: يُستخدم لتمويل النشاطات الاستثمارية التي تتطلب أموالاً لتوسيع المشروع أو تأسيس مشروع جديد.

¹ عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة،

رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007 ص 14.

² محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية،

2000 ص 185.

أ. التمويل طويل الأجل يُمنح عادة من خلال قروض تصل مددها إلى عشرين عاماً، كما في مشروعات الري والصرف أو البناء واستصلاح الأراضي، وغالباً ما تُقدم من قبل بنوك متخصصة (صناعية أو عقارية).¹

ب. التمويل متوسط الأجل يُمنح بقروض تتراوح مددها بين سنة وخمس سنوات، وهو مناسب لتغطية جزء من استثمارات رأس المال العامل والموجودات الثابتة. كما تشمل قروض التجهيزات التي تغطي 70-80% من قيمة المعدات، مع بقاء هامش أمان للممول.²

التمويل قصير الأجل: يهدف إلى تمويل العمليات التشغيلية اليومية للمؤسسة، مثل إدارة حسابات المدينين والدائنين. يعتمد هذا النوع بشكل أساسي على السلفات البنكية التي توفر تسهيلات مثل الصندوق والسحب على المكشوف وتسبيقات على البضائع.³

2. الأساليب الحديثة:

التمويل التجاري التأجيري: يقوم على عقد إيجار حيث يحصل المستأجر على الأصل مقابل دفعات دورية، ويمكن تقسيمه إلى:⁴

أ. التأجير التشغيلي: حيث يكون عقد الإيجار لمدة نقل عن العمر الإنتاجي للأصل (مثل تأجير السيارات والحواشيب ومعدات البناء).

ب. التأجير التمويلي: يتميز بعقد إيجار طويل الأجل وغير قابل للإلغاء ويُستخدم لتأجير الأراضي أو المعدات ذات القيمة العالية.

¹ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 186.

² مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2011، ص 27.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 57.

⁴ بولعيد بعلوج، التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 25/28 ماي، 2003، ص 06.

ت. صيغة البيع مع شرط التأجير: يتم فيها بيع الأصل مع تبني طرف ثالث يقوم بتأجيره للمؤسسة، مما يتيح للمؤسسة الوصول إلى الأصل مع تخفيف تكلفة الشراء المسبقة¹.

التمويل الإسلامي: تتيح البنوك الإسلامية عدة صيغ لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها:

أ. التمويل بالمشاركة: ينقسم إلى:²

المشاركة الدائمة: حيث يساهم البنك في رأس مال المشروع مقابل الحصول على نسبة من الأرباح، مع بقاء الإدارة مع الشريك التشغيلي.

المشاركة المتناقصة: يسترد البنك تدريجياً حصته من رأس المال مع الأرباح حتى يخرج نهائياً.

ب. تمويل المضاربة: يقوم على اتفاقية تقاسم الأرباح والخسائر بين الطرفين، وتقدم هذه الصيغة فرصة لصغار المستثمرين لتمويل مشاريعهم دون فوائد، مع متابعة البنك لأداء المشروع.

ت. التمويل بصيغة السلم: يتم فيه تقديم تمويل نقدي لشراء سلعة مستقبلية تُنتج من قبل المؤسسة، بحيث يبرم البنك عقد سلم موازي مع جهة أخرى لبيع المنتجات المستقبلية، ويتم تحقيق الربح من الفرق بين سعر الشراء والبيع.

ث. التمويل بالمرابحة: يُعتبر الشكل المبسط للبيع التي يتم فيها بيع أصل بثمن ابتدائي مضاف إليه هامش ربح متفق عليه، سواء كان ذلك لتمويل أصول إنتاجية أو توريد مواد أولية.

ج. التمويل بالاستصناع: يُمكن المؤسسة من بيع وتسويق سلعتها المستقبلية عبر عقد مسبق مع جهة مشتريّة، مما يضمن تأمين المعدات أو وحدات الإنتاج في وقت التسليم واستلام المدفوعات.³

تُظهر مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنوع الكبير في الأدوات المالية المتاحة لهذه الكيانات. إن التوليفة بين المصادر الداخلية والخارجية والأساليب التقليدية والحديثة، بما في ذلك

¹ - بن عاتق حنان، صاري زهيرة، التمويل عن طريق الإيجار كاستراتيجية لتغيير العمل البنكي، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الأردن 15/16، مارس، 2005، ص. 07

² بوزيان محمد، خالدي خديجة، التمويل الإسلامي فرص وتحديات، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 25/28 ماي، 2003، ص 02

³ صالح صالحي، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25/28 ماي، 2003، ص. 98

صيح التمويل الإسلامية، تُتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيارات متعددة لتلبية احتياجاتها التشغيلية والاستثمارية. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الأساليب يعتمد على تقييم دقيق للمخاطر، والثقة المؤسسية، وتوفير بيئة تنظيمية مالية ملائمة تساهم في تخطي العقبات وتفعيل دور هذا القطاع الحيوي في دعم التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يُعد نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها رهيناً بتوافر جملة من العوامل المتداخلة، يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية: عوامل استراتيجية، تنظيمية، ومالية-بشرية. وتمثل هذه العوامل الأساس الذي تركز عليه المؤسسة في تحقيق مزايا تنافسية مستدامة وضمان قدرتها على التأقلم مع بيئتها المتغيرة.

أولاً: العوامل الاستراتيجية

تتمثل العوامل الاستراتيجية في قدرة المؤسسة على صياغة رؤية واضحة وتحديد أهداف دقيقة منذ التأسيس، مما يسمح باتخاذ قرارات استراتيجية فعالة. إذ يُعد وضوح الأهداف من المحددات الرئيسة في بلورة السياسات العامة للمؤسسة، ويُسهم في توجيه الجهود نحو تحقيق مؤشرات الأداء الأساسية. كما يُعد الإلمام الهيكلي والمعمق بطبيعة السوق من المتطلبات الاستراتيجية الضرورية، حيث تُتيح المعرفة الدقيقة باتجاهات السوق، وسلوك المستهلكين، واستراتيجيات المنافسين، اتخاذ قرارات تسويقية وتجارية قائمة على معطيات واقعية، ما يُعزز من موقع المؤسسة ضمن القطاع الذي تنشط فيه.¹ إضافة إلى ذلك، فإن قدرة المؤسسة على تقديم عرض قيمة **Value Proposition** فريد يُعد من العوامل المحورية للتمييز، حيث يؤدي تبني الابتكار، سواء في المنتج أو في آليات التوزيع أو في نموذج الأعمال، إلى اكتساب موقع تنافسي يصعب تقليده من قبل الفاعلين الآخرين في السوق.²

¹ طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 37.

² طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

ثانياً: العوامل التنظيمية

تشكل البنية التنظيمية المرنة والتسيير الإداري القائم على المبادرة والتجديد أحد أهم عناصر نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إذ إن اعتماد آليات تسيير متكيفة مع التحولات التكنولوجية والسوقية يُسهم في تعزيز القدرة التنافسية ويُسهل اتخاذ قرارات سريعة وفعالة.¹

تُعد الكفاءة التنظيمية في التخطيط للموارد وتحديد الهيكل الإداري وتوزيع الصلاحيات من المحددات الأساسية في تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والفرص السوقية. وتُبرز الدراسات الحديثة أهمية استخدام الأدوات الحديثة في الإدارة مثل نظم المعلومات الإدارية (MIS) ونماذج الجودة الشاملة (TQM) في تحسين فعالية الأداء المؤسسي.²

ثالثاً: العوامل المالية والبشرية

يرتبط نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمدى دقة تقديرها لاحتياجاتها المالية من حيث رأس المال العامل والاستثمار في الأصول الثابتة. ويُعد التقدير المالي السليم عاملاً حاسماً في تجنب الاختلالات التمويلية التي قد تعرقل استمرارية النشاط.³

أما على المستوى البشري، فتمثل الموارد البشرية الركيزة الأساس للنجاح المؤسسي، إذ إن القدرة على استقطاب الكفاءات المناسبة، وتوفير بيئة محفزة قائمة على التحفيز والتدريب المستمر، تُشكل عاملاً فارقاً في تحقيق الإنتاجية والابتكار. كما أصبحت الكفاءات المعرفية والمعالجة الفعالة للمعلومات تشكل رأس المال الفكري الذي تعتمد عليه المؤسسات في بناء قدرتها التنافسية المستدامة.⁴

يتوقف نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التفاعل المتوازن بين العوامل الاستراتيجية والتنظيمية والمالية-البشرية، بما يضمن تحقيق أداء فعال واستغلال أمثل للفرص المتاحة. ويتطلب ذلك اعتماد إدارة رشيدة تعتمد على الرؤية المستقبلية، والتخطيط المالي السليم، وتدبير الموارد البشرية بكفاءة، مع قابلية عالية للتكيف مع محيط دائم التغير.

¹ وهيبية ليزايد، السياحة بالجزائر إمكانيات ضخمة ومعوقات عديدة، الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة، الجزائر، مارس 2010.

² طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره ص.37

³ مرجع سابق، ص.38

⁴ عبد الحميد مصطفى أبو الناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة القاهرة، مصر، 2002، ص.70

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات التي تعرقل أداءها وتحد من قدرتها التنافسية، سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية. وتُعد هذه الصعوبات عائقاً جوهرياً أمام نموها واستدامتها، مما يستوجب تحليلاً معمقاً لها واقتراح آليات فعّالة لمعالجتها.

أولاً: الصعوبات الداخلية

تنشأ الصعوبات الداخلية من داخل الهيكل التنظيمي والوظيفي للمؤسسة، وتشمل ما يلي:

1. قصور الموارد البشرية المؤهلة تعاني هذه المؤسسات من نقص في الكفاءات الفنية والإدارية نتيجة ضعف برامج التكوين المهني وقلة فرص التدريب المستمر، مما ينعكس سلباً على كفاءة الأداء وجودة الإنتاج. كما يؤدي غياب الخبرة التسويقية إلى ضعف اختراق الأسواق وعدم ملائمة المنتجات لاحتياجات المستهلك.¹
2. تواضع البنية التكنولوجية تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجهيزات تقنية متقادمة لا تتوافق مع متطلبات الجودة والإنتاجية المعاصرة. كما أن غياب برامج الصيانة الوقائية والاقتناع إلى التمويل الكافي للتحديث التكنولوجي يضعف قدرتها التنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبرى.²
3. الإدارة غير الفعالة يُعد ضعف التخطيط الاستراتيجي وغياب الهيكل التنظيمية الفعالة من أبرز مظاهر القصور الإداري. ويُلاحظ أيضاً تركّز السلطات بيد شخص واحد، مما يعطل عمليات التفويض ويؤثر على سرعة اتخاذ القرار وجودته.³
4. النمو العشوائي تواجه المؤسسات صعوبات في ضبط النمو بسبب غياب الرؤية المستقبلية والاستراتيجيات المناسبة للتوسع، مما يؤدي إلى أعباء مالية وتشغيلية غير متوقعة، لا سيما في ظل ضعف القدرة على تعبئة الموارد اللازمة لهذا التوسع.

¹ هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2002، ص.41

² - لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها - دراسة حالة الجزائر، - رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص.66

³ توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص.69.

5. النزاعات بين الشركاء تُعد الخلافات الإدارية والنزاعات الشخصية بين الشركاء من الأسباب الجوهرية لتعثر عدد من هذه المؤسسات، خصوصاً في غياب نظام حوكمة داخلي يُنظم العلاقة بين المساهمين ويضمن فصل الملكية عن الإدارة.¹

6. ضعف التمويل الذاتي تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على التمويل الذاتي ومصادر غير رسمية مثل العائلة والأصدقاء، ما يجعلها عرضة لمشاكل السيولة ويحد من قدرتها على الاستثمار والتوسع.²

ثانياً: الصعوبات الخارجية:

ترتبط الصعوبات الخارجية بالعوامل البيئية والمؤسسية التي تؤثر على أداء المؤسسات من خارجها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:³

1. القيود التسويقية تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعفاً في الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية، بسبب محدودية القدرات التسويقية، وقلة البيانات السوقية، وضعف العلامة التجارية، إضافة إلى المنافسة الحادة من المنتجات المستوردة والمؤسسات الكبرى.

2. الضغوط السياسية والمؤسسية تتأثر هذه المؤسسات سلباً بغياب سياسات حكومية داعمة أو بفعالية محدودة لبرامج الدعم الفني والمالي، خصوصاً في البلدان النامية التي لا تولي هذا القطاع الأولوية في أجنداتها الاقتصادية.

3. قصور البنية التحتية تشكل الانقطاعات المتكررة للكهرباء، وضعف شبكات المياه والصرف الصحي، ورداءة الطرق ووسائل النقل تحديات مستمرة تعرقل سلسلة العمليات الإنتاجية وتؤثر على جودة المنتج النهائي وتكلفة الإنتاج.⁴

4. نظام التأمينات الاجتماعية يُعد الالتزام بتأمين جميع العمال عبئاً مالياً إضافياً على المؤسسات الصغيرة، خاصة في ظل ارتفاع معدلات دوران اليد العاملة، مما يؤدي إلى تراكم المستحقات والغرامات المرتبطة بعدم الامتثال للقوانين.

¹توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية، مرجع سبق ذكره. ص 68
²منظمة العمل العربية، ورقة عمل حول: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، الملتقى العربي للشغل، بيروت - 19، 21/10/2009، ص 34.

³نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 104.

⁴عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 73.

5. صعوبات في توفير المواد الأولية تواجه المؤسسات تحديات في تأمين المواد الخام بأسعار مناسبة وجودة مقبولة، نظراً لاعتمادها على الوسطاء المحليين وعدم تمكينها من الاستيراد المباشر، ما يضعف من تنافسية منتجاتها ويزيد من كلفة الإنتاج.¹
 6. العبء الضريبي تُعد الأنظمة الضريبية من العوامل المُعطلة لأداء هذه المؤسسات، نتيجة لارتفاع العبء الضريبي أو لغياب الشفافية والتبسيط في الإجراءات، إضافة إلى صعوبة توافق الأنشطة الفعلية مع التقديرات الضريبية المفروضة.²
 7. مشكلة العقار الصناعي تواجه المؤسسات صعوبة في الحصول على مقرات دائمة ومناسبة بسبب ندرة العقارات الصناعية أو ارتفاع أسعارها، إضافة إلى البيروقراطية المرتبطة بإجراءات تخصيص الأراضي أو منح التراخيص.
 8. ضعف الولج إلى الائتمان تعاني المؤسسات من عراقيل كبيرة في الحصول على التمويل البنكي نتيجة لغياب الضمانات الكافية، واعتبار البنوك لهذه المؤسسات ذات مخاطر مرتفعة، إلى جانب محدودية التمويلات الطويلة الأجل المناسبة لطبيعة احتياجاتها.³
- يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه جملة من التحديات البنوية والوظيفية التي تحد من فعاليتها وتعيق مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعود ذلك إلى تداخل العوامل الداخلية، كضعف التسيير وغياب الكفاءات، مع العوامل الخارجية، كضغوط السوق وصعوبة الولج إلى التمويل. لذا فإن معالجة هذه الصعوبات تقتضي تبني سياسات شاملة ومتكاملة تركز على تطوير القدرات الداخلية للمؤسسة، إلى جانب تهيئة بيئة خارجية محفزة ومستقرة، بما يضمن ديمومتها ويعزز من مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

¹لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص.63

²عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص.72

³مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر (2010-2005)، - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3 2012، ص.39

خلاصة الفصل:

تختلف المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر ومن قطاع لآخر، مما يجعل تبني تعريف موحد أمراً صعباً للغاية، إذ يخضع للاختلاف الظروف والعوامل ودرجة تقدم كل بلد.

تُعَدُّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على اختلاف أنواعها وأشكالها، من أهم المقومات التي يقوم عليها أي اقتصاد في العالم؛ وذلك بحكم عددها الكبير والصفات التي تميزها مثل سهولة التأسيس والمرونة في الإدارة والتعامل مع العملاء والعاملين. ورغم العراقيل التي تعترض بقاء واستمرارية هذه المؤسسات وصعوبة الحصول على التمويل، بالإضافة إلى المشكلات الضريبية والإدارية وغيرها، فإنها تساهم بشكل فعّال في الاقتصاد سواء من حيث التشغيل أو في خلق قيم جديدة.

وقد اعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات التي أولت لها الجزائر اهتماماً بالغاً، من خلال زيادة عدد هذه المؤسسات خلال السنوات القليلة الماضية والمساهمة في تشغيل اليد العاملة وفي الناتج الداخلي الخام. ومع ذلك، لا بد من زيادة التشجيع والتمويل بهدف تعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث

دور التمويل الإسلامي في دعم
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- دراسة حالة بنك السلام الجزائري -

تمهيد:

يأتي هذا الفصل ليرسم الإطار الشامل لدراسة دور المصارف الإسلامية في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على بنك السلام الجزائري كحالة دراسية. ففي ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتوجه المتزايد نحو التمويل الأخلاقي، تبرز الصيرفة الإسلامية كبديل حيوي يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام بمبادئ الشريعة.

ينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية: أولاً: الإطار العام لبنك السلام حيث نستعرض نشأة البنك ومرتكزاته الشرعية، ثانياً: الإطار التطبيقي للدراسة وفيه نُجري اختباراً ميدانياً دقيقاً عبر استبيان قائم على مقياس ليكرت الخماسي، يشمل عينةً من موظفي البنك، ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة يُقدّم هذا الفصل - عبر تداخل هذه الأبعاد النظرية والتطبيقية - رؤيةً شاملةً لقدرة الصيرفة الإسلامية على تعزيز الشمول المالي، ودعم روافد الاقتصاد الوطني، مع التأكيد على دور بنك السلام الجزائري كنموذجٍ فاعلٍ في هذا المسار.

المبحث الأول: الإطار العام لبنك السلام الجزائري.

شهد القطاع البنكي في الجزائر خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية نتيجة التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي وتعزيز المبادرات الاستثمارية، وهو ما مهّد لظهور نماذج بنكية بديلة تتوافق مع تطلعات شريحة واسعة من المجتمع الجزائري، لاسيما تلك التي تراعي الأحكام الشرعية الإسلامية. وفي هذا السياق، برز بنك السلام - الجزائر كأحد أبرز المؤسسات المالية التي تبنت مبادئ الصيرفة الإسلامية، جامعًا بين الحداثة في الأداء والالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات.

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الإطار العام لبنك السلام من خلال تقديم تعريف عام به، والتطرق إلى ظروف نشأته، ومهامه، ورؤيته، والقيم التي يرتكز عليها في نشاطه، إلى جانب استعراض لأبرز منتجاته وخدماته.

كما يتناول المبحث الثاني منهجية التمويل المعتمدة في هذا البنك، عبر تحليل تفصيلي لصيغ التمويل الإسلامية المختلفة التي يتبناها، وما تتضمنه من ضوابط شرعية وتنظيمية، مع التركيز على أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تقديم عام لبنك السلام:

تُعَدّ الصيرفة الإسلامية أحد أبرز الابتكارات المالية التي جاءت استجابةً للحاجة إلى نظام بنكي يتماشى مع المبادئ والقيم الإسلامية، ويُحقّق في الوقت ذاته أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، برز بنك السلام - الجزائر كنموذج رائد في تطبيق الصيرفة الإسلامية المعاصرة، حيث يسعى إلى تقديم خدمات مالية متكاملة تتوافق مع أحكام الشريعة، وتُلبي متطلبات السوق الجزائري من خلال منتجات مبتكرة وحلول تمويلية فعّالة.

يهدف المطلب الأول إلى تقديم نظرة شاملة حول بنك السلام - الجزائر، بدءًا من تعريفه ونشأته، مرورًا برسالته ورؤيته وقيمه الأساسية، وصولًا إلى أهم المنتجات والخدمات التي يقدمها لعملائه، بما يعكس التزامه بتقديم تجربة بنكية متوافقة مع تعاليم الإسلام.

1. تعريف بنك السلام:

بنك السلام - الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته.

تم الإعلان عن إنشاء بنك السلام- الجزائر بتاريخ 08/06/2006 وهو بنك تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 7,2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري.¹

2. نشأة بنك السلام:

تأسس بنك السلام- الجزائر في جوان 2006م وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008م، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، وتم اختبار الجزائر لتحضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب، ساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري الإماراتي، كون جل رأسمال السلام الجزائري إماراتي، وقد اختار "مؤسسو البنك لقناعتهم الراسخة به.²

3. مهمة ورؤية وقيم بنك السلام:

لبنك السلام بالجزائر عدة قيم ومبادئ يقوم عليها في معاملاته تتمثل في مايلي:

- **مهمة بنك السلام:** اعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية، والعالمية، مع الحرص على تحقيق أعلى نسبة من العوائد للعملاء والمساهمين على سواء
- **رؤية بنك السلام:** الريادة في مجال الصيرفة الشاملة، بتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، معتمدة من الهيئة الشرعية للبنك
- **قيم بنك السلام:** التميز: إننا في بنك السلام- الجزائر ننبني التميز كثقافة اجتماعية وفردية، نسعى لتحقيقها بأعلى المعايير، في كل ما نقوم به من أعمال، فذلك يعد دافعنا لتحقيق أهدافنا.
- **الالتزام:** هو شعورنا بالمسؤولية وعملنا على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمنتظرة من قبل متعاملينا وزملائنا

¹ الموقع الرسمي لبنك السلام: <https://www.alsalamalgeria.com/> (تاريخ الاطلاع: 28/04/2025)

² المرجع السابق

- التوصل: لقد جعلنا من التواصل الداخلي / الخارجي، أهم أولوياتنا، لإدراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة لعملائنا¹.

4. منتجات البنك:

يقترح بنك السلام- الجزائر مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها لك والتي تتجلى في المنتجات التالية:

أ- عمليات التمويل :

بنك السلام-الجزائر يمول مشاريع كالأستثمارية، وكافة احتياجاتك في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها:

المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ المرابحة؛ الإستصناع؛ السلم؛ البيع بالتقسيط؛ البيع الآجل الخ²

ب- التجارة الخارجية:

بنك السلام- الجزائر، يضمن لك تنفيذ تعاملاتك التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح عليك خدمات سريعة وفعالة من: وسائل الدفع على المستوى الدولي العمليات المستندية التعهدات وخطابات الضمان البنكية.

ج- الخدمات:

خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات البنكية عن بعد " السلام مباشر؛ خدمة "موبايل بنكنغ"؛ خدمة مايل سويفت " سويفتي؛ بطاقة الدفع الإلكترونية آمنة؛ بطاقات السلام فيزا الدولية؛ خدمة الدفع عبر الإنترنت-Amina-E "؛ خزانات الأمانات أمان؛ ماكينات الدفع الآلي؛ ماكينات الصراف الآلي، ... الخ".

المطلب الثاني: صيغ التمويل:

تُشكّل صيغ التمويل الإسلامي حجر الأساس في نشاط المصارف التي تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تمثل البديل الشرعي والفعال عن الأدوات التقليدية القائمة على الفائدة. وفي هذا الإطار، اعتمد بنك السلام - الجزائر مجموعة متنوعة من الصيغ التمويلية التي تستند إلى مبادئ العدالة، وتقاسم المخاطر، وتحقيق النفع المتبادل بين البنك والعملاء.

¹ المرجع السابق

² المرجع السابق

يعرض هذا المطلب مختلف صيغ التمويل المعتمدة في بنك السلام - الجزائر، والتي تنقسم إلى صيغ قائمة على البيع والشراء، وصيغ قائمة على المشاركة والإجارة، وأخرى موجهة للمشاريع الصناعية والإنشائية. كما يُبرز المطلب الضوابط الشرعية والتنظيمية التي تُنظّم هذه الصيغ، إلى جانب أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، التي تسهم في تعزيز التنمية، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وتحقيق العدالة الاقتصادية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية

1. صيغ التمويل القائمة على البيع والشراء:

- تتنوع صيغ التمويل في بنك السلام - الجزائر وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن أبرزها:
- **المربحة:** تُطبّق عبر شراء البنك سلعة بناءً على طلب العميل وبيعها له بثمان مُرابح (التكلفة + هامش ربح)، مع ضمان تملك البنك للسلعة قبل البيع. تُستخدم هذه الصيغة في تمويل السيارات والعقارات، حيث يتحمل البنك مخاطر التملك حتى التسليم.
- **البيع الآجل:** يتمثل في شراء البنك أصولاً (معدات، سلع) وبيعها للعميل بأقساط مؤجلة، مع التأكيد على أن البنك لا يبيع إلا ما يملكه فعلياً.
- **السلم:** يعتمد على عقدين منفصلين؛ الأول هو شراء سلعة مُسلمة مستقبلاً بثمان مُقدّم، والثاني توكيل العميل ببيعها بعد التسليم، مما يوفر تمويلًا سريعًا للمنتجين.¹

2. صيغ التمويل القائمة على المشاركة والإجارة:

- **المشاركة:** تشمل شركة العقد (المشاركة في رأس المال والأرباح) وشركة الملك (التملك المشترك لعقار أو أصل)، مع إمكانية تحويل الملكية تدريجيًا للعميل عبر "المشاركة المتناقصة".
- **الإجارة:** تُقسّم إلى إجارة تشغيلية (عودة الأصل للبنك بعد المدة) وإجارة منتهية بالتمليك، حيث تهدف إلى توفير الأصول للعميل مع مرونة في السداد.
- **المضاربة:** تعتمد على شراكة بين البنك (ممول) والعميل (مدير المشروع)، وتنقسم إلى مضاربة مطلقة (صلاحيات واسعة للمضارب) أو مقيدة (شروط محددة).

¹ المرجع السابق

3. صيغ التمويل الموجهة للتصنيع والمشاريع:

- **الاستصناع:** تُستخدم لتمويل المشاريع الإنشائية أو الصناعية عبر عقدين: الأول بين البنك والعميل (كمستصنع)، والثاني مع مقاول لتنفيذ المشروع، مع ضمان مواصفات محددة.
- **السلم الموازي:** يشتري البنك سلعة مُسلمة مستقبلاً ويبيعها بمواصفات مماثلة لطرف ثالث، مما يُقلل المخاطر عبر توازن العقود.

4. الضوابط الشرعية والتنظيمية:

تُراعي جميع الصيغ مبادئ الشريعة، مثل:

- تجنب بيع ما لا يملكه البنك.
- تحمل البنك لتبعة الهلاك حتى التسليم.
- الفصل بين العقود لضمان الاستقلالية وعدم الربط بين الوعود والالتزامات.
- تقسيم المخاطر بين الأطراف عبر آليات مثل المشاركة أو الإجارة.

5. الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

تهدف هذه الصيغ إلى دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) والأفراد عبر تمويل مرّن يتوافق مع الأخلاقيات الإسلامية، مع تعزيز الشمول المالي من خلال حلول بديلة عن الفائدة التقليدية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

ل للوصول الى النتائج المرغوبة بشكل دقيق وموضوعي لابد من وصف البيانات على شكل نسب ومن ثم تحليلها تحليلًا احصائيًا وقد حاولنا توضيح حدود الدراسة التي سنقوم بها، والأدوات اللازمة لها، مجتمع وعينة الدراسة.

المطلب الاول: تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة

تمثل مجتمع الدراسة في موظفي بنك السلام الجزائري، باعتبارهم المعنيين بشكل مباشر بتطبيق صيغ التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم اختيار عينة قسدية من هذا المجتمع، لكون أفرادها الأكثر ارتباطًا بموضوع الدراسة. واعتمدت هذه الأخيرة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم توزيع 45 استمارة تم تصميمها وفق مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات وآراء الموظفين حول دور البنوك الإسلامية في تمويل هذا النوع من المؤسسات. وقد تم استرجاع 37 استمارة صالحة للتحليل.

1. أدوات جمع البيانات:

استخدمت الدراسة الراهنة أداة الاستمارة لجمع البيانات التي تم تطبيقها باستخدام طريقة المسح بالعينة حيث تمت صياغة الاستمارة بعدما تم إخضاعها للأسس العلمية من اختبارات الثبات والصدق وعليه فقد اشتملت استمارة على:

- أ. الجزء الأول: وهو محور البيانات الشخصية يضم 02سؤالين المتعلقة بالمفردة من حيث: الجنس، الخبرة.
 - ب. الجزء الثاني: يتعلق بمدى إدراك مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتكون من 06 فقرات من رقم 01 الى 06.
 - ت. الجزء الثالث: يتعلق بمدى تنوع صيغ التمويل الإسلامي ومدى ملاءمتها لتلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتكون من ثلاث ابعاد كالتالي:
 - البعد الأول: يتعلق بمدى اعتماد البنك لصيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون من 05 فقرات من رقم 01 الى 05.
 - البعد الثاني: يتعلق بمدى اعتماد البنك لصيغ البيوع لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون من 05 فقرات من رقم 01 الى 05.
 - البعد الثالث: يتعلق بمدى اعتماد البنك الصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون من 05 فقرات من رقم 01 الى 05.
- تم إعداد استمارة استبيان وفقا لمقياس (ليكرت الخماسي)

الجدول رقم (01): يمثل درجات مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة	01	02	03	04	05

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

للتأكد من فرضيات الدراسة ومعالجة بيانات الاستمارة تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية اصدار 21.0 لأنه الأكثر ملائمة لمعالجة موضوعنا والحصول على نتائج أكثر عمق وأكثر دقة، حيث تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي وحساب طول الخلايا كالتالي:

- حساب المدى بطرح أكبر درجة من أقل درجة من المقياس كالتالي:

الحد الأعلى (5) - الحد الأدنى (1) = 4.

- لتحديد طول الفئة تمت العملية التالية: المدى (4) - عدد الفئات (5) = 0.8

- ومنه فإن طول الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي $1.8 = 0.8 + 1$
- طول الفئة الثانية لقيم المتوسط الحسابي $2.6 = 0.8 + 1.8$
- طول الفئة الثالثة لقيم المتوسط الحسابي $3.4 = 0.8 + 2.6$
- طول الفئة الرابعة لقيم المتوسط الحسابي $4.2 = 0.8 + 3.4$
- طول الفئة الخامسة لقيم المتوسط الحسابي $5.0 = 0.8 + 4.2$

كما موضحة في الجدول التالي

الجدول رقم (02): يبين طول فئات لمقياس ليكرت الخماسي ومستواها

المتوسط المرجح	الاستجابة	المستوى
من 1 الى 1.8	غير موافق بشدة	ضعيف جدا
من 1.8 الى 2.6	غير موافق	ضعيف
من 2.6 الى 3.4	محايد	متوسط
من 3.4 الى 4.2	موافق	مرتفع
من 4.2 الى 5.0	موفق بشدة	مرتفع جدا

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المطلب الثاني. تحليل نتائج الدراسة الميدانية

يمكن عرض نتائج الدراسة ومناقشتها كما يأتي:

1-الصدق والثبات

إن دراسة وتمحيص الاستبيان يستوجب حساب معاملي الصدق والثبات اللذان من خلالهما يتم الجزم بصحة النتائج المتوصل اليها من عدمها، والجدول التالي يوضح ذلك.

أ. صدق أداة الدراسة:

الجدول رقم (03): معامل صدق أداة الدراسة

العلاقة العبارة مع المقياس	علاقة العبارة مع المقياس	علاقة البعد مع المقياس
محور إدراك مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		

**0.999	**0.994	1. تملك إدارة البنك رؤية واضحة حول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	**0.996	2. يوفر البنك خلية خاصة لدراسة الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	**0.979	3. يتوفر البنك على صيغ تمويلية تناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	**0.994	4. يضع البنك متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن خطته الإستراتيجية
	**0.995	5. يوفر البنك صيغا تمويلية بديلة لتلك التي تعرضها البنوك الربوية
	**0.965	6. يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تحسين أرباحية البنك
محور تنوع صيغ التمويل الإسلامي ومدى وملاءمتها لتلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
البعد الأول: اعتماد البنك لصيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
**0.996	**0.994	1. يعتمد البنك صيغ المشاركة في الربح والخسارة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
	**0.994	2. يقوم البنك بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق أسلوب المضاربة دون أن تتحمل المؤسسة الخسائر المحتملة الوقوع.
	**0.960	3. يقوم البنك باعتماد صيغ المضاربة لتمويل المؤسسات الصغيرة التي لا تملك الحد الأدنى من رأس المال للانطلاق في المشاريع الجديدة.
	**0.960	4. يعطي نظام التمويل بالمشاركة الصلاحية للبنك الإسلامي لمراقبة ومتابعة المشروع؛ مما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والنمو.
	**0.995	5. التمويل بالمشاركة يتيح لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن يملكها بعد تنازل البنك عن حصته تدريجياً.

البعد الثاني: اعتماد البنك لصيغ البيوع لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
**0.999	**0.995	1. توفير البنك لصيغة المراجعة لتمويل احتياجات المؤسسات من المواد الأولية يسهم في دعم أنشطتها الإنتاجية دون تكاليف مسبقة.
	**0.994	2. يساعد التمويل عبر صيغة السلم في تعزيز السيولة النقدية للمؤسسات لتمويل رأس المال العامل.
	**0.994	3. صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك تُقلل العبء المالي على المؤسسات عبر توفير أصول إنتاجية دون حاجة لدفعات أولية أو ضمانات عقارية.
	**0.995	4. يُمكن البيع الآجل للمؤسسات من الحصول على معدات أو بضائع بسداد مُقسط يناسب إمكانياتها المالية.
	**0.960	5. يُساعد صيغة الاستصناع المؤسسات في تنفيذ مشاريعها الإنتاجية وتذليل العقبات التسويقية.
البعد الثالث: اعتماد البنك الصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
**0.998	**0.994	1. يساهم البنك بتمويل القطاع الفلاحي بصيغ المزارعة والمغارسة والمساقاة.
	**0.971	2. يعرض البنك صيغة التورق على المؤسسات التي تعاني مشكل السيولة.
	**0.965	3. يقدم البنك قروض حسنة لتغطية بعض الاحتياجات التمويلية للمؤسسات العائلية.
	**0.994	4. يعتمد البنك صيغة البيع الآجل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
	**0.996	5. يقوم البنك باعتماد طرق تمويل مبتكرة (الصكوك).

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول أعلاه حساب صدق الاتساق الداخلي وعرضه أين توصلنا الى ان جميع عبارات استبيان صادقة ودالة احصائيا عند 0.01، وهي صادقة وتؤكد على صلاحية الاستبيان.

الجدول رقم (04): معامل الثبات اداة الدراسة.

المحاور	العبارات	الثبات
المحور الأول: إدراك مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	06	0.991
المحور الثاني: تنوع صيغ التمويل الإسلامي ومدى وملاءمتها لتلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15	0.997
البعد الأول: اعتماد البنك لصيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05	0.988
البعد الثاني: اعتماد البنك لصيغ البيوع لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05	0.991
البعد الثالث: اعتماد البنك الصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05	0.987

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.0.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن معامل الثبات ألف اكرونباخ أكثر من 60% وهذا يدل على ان المقياس يتميز بدرجة عالية من الثبات حسب النتائج المحصورة بين 0.987 و 0.997.

ب. ثبات أداة الدراسة:

الجدول رقم (05): معامل الثبات اداة الدراسة ألفا كرونباخ

ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	الاستبيان
0.994	21	

المصدر من اعداد الطلبة مخرجات spssvr 21

بلغت قيمة الثبات 99.40% مما يعني ان الاستبيان يتمتع بدرجة وثبات عال ومرتفع جيد، بحيث تزيد هاته النسبة عن النسبة المقبولة 60% ، مما يؤكد وجود علاقة ترابط واتصال بين عبارات الاستبيان.

الجدول رقم (06): يوضح ثبات استبيان العمل بطريقة التجزئة النصفية

معامل سبيرمان براون Coefficient De Spearman–Brown	معامل غوتمان Coefficient De Guttman Split–half
0.999	0.997

المصدر من اعداد الطلبة مخرجات spssvr 21

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) ان استبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات أي أنه صالح نظرا لقيمة معامل غوتمان وقيمة معامل سبيرمان العالية.

الجدول رقم (07): يوضح نتائج اختبار كولموغوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov)

(Smirnov à un échantillon) لاختبار مدى اتباع العينة للتوزيع الطبيعي

Signification	Z de Kolmogorov-Smirnov
0.152	1.866

المصدر من اعداد الطلبة مخرجات spssvr 21

يُوضح الجدول رقم (07) نتائج اختبار كولموغوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov à un échantillon) المستخدم لفحص مدى مطابقة توزيع البيانات للتوزيع الطبيعي. وقد بلغت قيمة إحصائية الاختبار Z نحو (1.866) بقيمة احتمالية (Sig = 0.152)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد عادة (0.05). وعليه، لا توجد أدلة إحصائية كافية لرفض الفرضية الصفرية، مما يشير إلى أن البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً بدرجة مقبولة. ويُعد هذا الأمر مهماً لأنه يبرر إمكانية استخدام الاختبارات المعلمية (parametric tests) مثل:

- اختبار T للعينات المستقلة أو المرتبطة، تحليل التباين (ANOVA)
- الانحدار الخطي

المطلب الثالث: وصف خصائص مجتمع الدراسة

حدد الطلبة متغيرات شخصية وتنظيمية أساسية تم اعتبارها متغيرات مستقلة للدراسة وهي البيانات الشخصية يضم 02 سؤالين المتعلقة بالمفردة من حيث: الجنس، الخبرة.

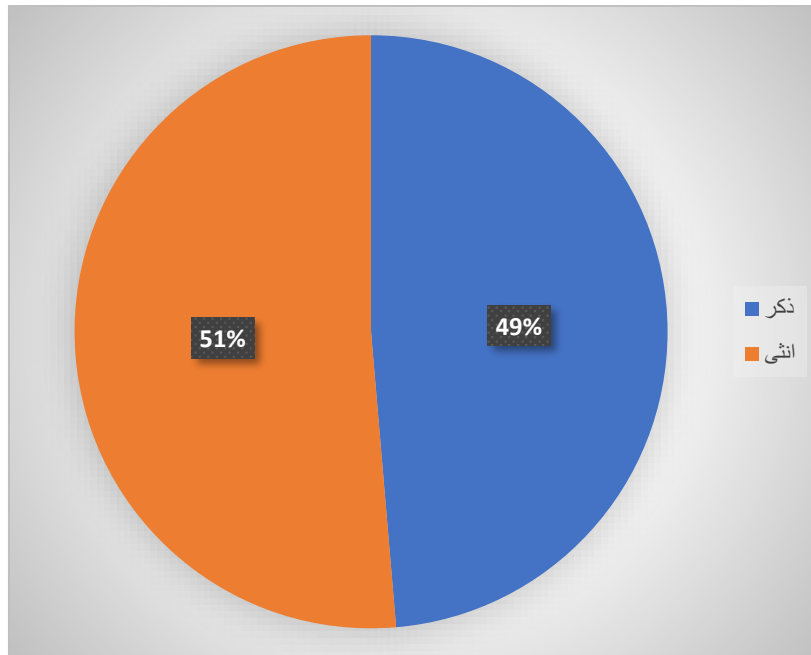
الجدول رقم (08): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة المئوية%	التكرارات	السن
48,6	18	ذكر
51,4	19	انثى
%100	37	المجموع

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

يتضح من خلال الجدول أن نسبة الإناث تمثل 51.4% من إجمالي أفراد العينة، مقابل 48.6% للذكور.

الشكل رقم (01): يوضح توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول 08.

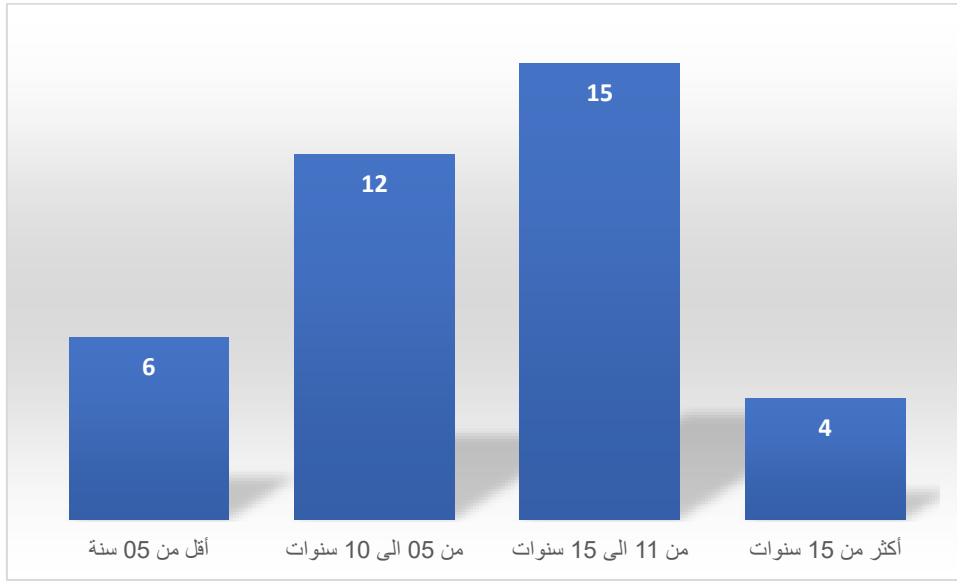
الجدول رقم (09): يبين توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

السنوات	التكرارات	النسبة المئوية %
أقل من 05 سنة	6	16,2%
من 05 الى 10 سنوات	12	32,4%
من 11 الى 15 سنوات	15	40,5%
أكثر من 15 سنوات	4	10,8%
المجموع	37	100%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

يتبين من الجدول أن غالبية الموظفين لديهم خبرة تتراوح بين 11 إلى 15 سنة، حيث يمثلون 40.5% من إجمالي العينة، تليهم فئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 32.4% أما الموظفون ذوو الخبرة أقل من 5 سنوات فبلغت نسبتهم 16.2%، في حين كانت أقل نسبة لمن تجاوزت خبرتهم 15 سنة بـ 10.8% فقط.

الشكل رقم (02): يوضح توزيع العينة حسب الخبرة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول 09.

الجدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات محور إدراك مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عبارات القياس	المتوسط	الانحراف	الأهمية %
تملك إدارة البنك رؤية واضحة حول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4,16	1,21	83,24
يوفر البنك خلية خاصة لدراسة الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4,19	1,15	83,78
يتوفر البنك على صيغ تمويلية تناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4,22	1,11	84,32
يضع البنك متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن خطته الإستراتيجية	4,16	1,21	83,24
يوفر البنك صيغا تمويلية بديلة لتلك التي تعرضها البنوك الربوية	4,24	1,01	84,86
يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تحسين أرباحية البنك	4,35	0,75	87,03
متوسط المحور	4.22	1.06	84.40

المصدر: اعداد الطلبة بناءا على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

أن عينة الدراسة تُولي أهمية عالية لمجمل عبارات المحور المتعلق بإدراك مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور 4.22 على مقياس من خمس درجات، ما يعادل نسبة أهمية قدرها 84.40%. هذا المستوى يُعبر عن قرار واضح لدى أفراد العينة بمدى قيمة التمويل الإسلامي كأداة داعمة لهذه المؤسسات.

من خلال ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي، نجد أن العبارة "يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تحسين أرباحية البنك" حققت أعلى قيمة (4.35) وأدنى انحراف معياري (0.75)، مما يدل على اتساق عالٍ في آراء أفراد العينة بشأن الدور الإيجابي لهذه المؤسسات في تعزيز راحة ومرونة المصارف الإسلامية. تأتي بعد ذلك عبارة "يوفر البنك صيغا تمويلية بديلة لتلك التي تعرضها البنوك الربوية" بمتوسط 4.24 وانحراف معياري 1.01، ما يشير إلى اعتراف جماعي بضرورة تقديم بدائل تمويلية تراعي القيم والخصوصية الإسلامية.

أما أقل العبارات من حيث المتوسط فكانت "تمك إدارة البنك رؤية واضحة حول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" و"يضع البنك متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن خطته الإستراتيجية"، إذ سجلا متوسطاً مقداره 4.16 وانحرافاً معيارياً 1.21. ورغم كون هذه القيم لا تزال مرتفعة، فإن الانحراف الأعلى نسبياً يعكس تبايناً أكبر في مدى وضوح الرؤية الاستراتيجية لدى بعض المصارف الإسلامية حسب تقدير المشاركين.

تشير هذه النتائج إلى أن موظفي البنك يقدرّون التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة، مع تأكيد خاص على البُعد العملي الذي يربط بين هذه المؤسسات وراحة المصارف، فيما يتفاوت التقدير ومستوى التوافق بخصوص مدى وضوح الرؤية الاستراتيجية للمصارف تجاه هذا القطاع.

الجدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات

أفراد عينة الدراسة عن عبارات محور تنوع صيغ التمويل الإسلامي ومدى وملاءمتها لتلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عبارات القياس	المتوسط	الانحراف	الأهمية %
البعد الأول: اعتماد البنك لصيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
يعتمد البنك صيغ المشاركة في الربح والخسارة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	4,16	1,21	83,24

83,24	1,21	4,16	يقوم البنك بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق أسلوب المضاربة دون أن تتحمل المؤسسة الخسائر المحتملة الوقوع.
85,95	0,91	4,30	يقوم البنك باعتماد صيغ المضاربة لتمويل المؤسسات الصغيرة التي لا تملك الحد الأدنى من رأس المال للانطلاق في المشاريع الجديدة.
85,95	0,91	4,30	يعطي نظام التمويل بالمشاركة الصلاحية للبنك الاسلامي لمراقبة ومتابعة المشروع؛ مما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والنمو.
85,41	0,93	4,27	التمويل بالمشاركة يتيح لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن يملكها بعد تنازل البنك عن حصته تدريجياً.
84.80	1.02	4.24	متوسط البعد الأول
البعد الثاني: اعتماد البنك لصيغ البيوع لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
84,86	1,01	4,24	توفير البنك لصيغة المراجعة لتمويل احتياجات المؤسسات من المواد الأولية يساهم في دعم أنشطتها الإنتاجية دون تكاليف مسبقة.
83,24	1,21	4,16	يساعد التمويل عبر صيغة السلم في تعزيز السيولة النقدية للمؤسسات لتمويل رأس المال العامل.
83,24	1,21	4,16	صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك تقلل العبء المالي على المؤسسات عبر توفير أصول إنتاجية دون حاجة لدفعات أولية أو ضمانات عقارية.
84,86	1,01	4,24	يُمكن البيع الآجل المؤسسات من الحصول على معدات أو بضائع بسداد مُقسط يناسب إمكانياتها المالية.
85,95	0,91	4,30	تساعد صيغة الاستصناع المؤسسات في تنفيذ مشاريعها الإنتاجية وتذليل العقبات التسويقية.
84.40	1.06	4.22	متوسط البعد الثاني
البعد الثالث: اعتماد البنك الصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
83,24	1,21	4,16	يساهم البنك بتمويل القطاع الفلاحي بصيغ المزارعة والمغارسة والمساواة.
85,41	0,96	4,27	يعرض البنك صيغة التورق على المؤسسات التي تعاني مشكل السيولة.

يقدم البنك قروض حسنة لتغطية بعض الاحتياجات التمويلية للمؤسسات العائلية.	4,35	0,75	87,03
يعتمد البنك صيغة البيع الأجل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	4,16	1,21	83,24
يقوم البنك باعتماد طرق تمويل مبتكرة (الصكوك).	4,22	1,08	84,32
متوسط البعد الثالث	4.23	1.03	84.60

المصدر: اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج SPSS 21.0.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

يُظهر الجدول تقدير موظفي بنك السلام بالجزائر لتنوع صيغ التمويل الإسلامي ومدى ملاءمتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور 4.23 على مقياس من خمس درجات، ما يعادل أهمية نسبية قدرها 84.60%، مع انحراف معياري 1.03. يعكس هذا المستوى توافقاً نسبياً بين المشاركين على فعالية الأدوات التمويلية المقدمة من قبل البنك.

في البعد الأول الخاص بصيغ المشاركات (الربح والخسارة والمضاربة)، حققت عبارات المضاربة لتمويل المؤسسات الصغيرة التي تفقر إلى الحد الأدنى من رأس المال ولإعطاء البنك صلاحية متابعة المشروع أعلى متوسط (4.30) وأدنى انحراف معياري (0.91).

ويعكس ذلك إيمان الموظفين بدور هذه الصيغ في تمكين رواد الأعمال الناشئين وضمان متابعة فعالة للمشاريع.

أما في البعد الثاني المتعلق بصيغ البيوع (المrabحة، السلم، الإجارة المنتهية بالتملك، البيع الأجل والاستصناع)، فقد سجلت صيغة الاستصناع أعلى متوسط (4.30) مع انحراف معياري 0.91، بينما جاءت صيغ السلم والإجارة المنتهية بالتملك عند المتوسط الأدنى (4.16) بانحراف معياري 1.21.

ويوحي هذا التباين بأن الموظفين يفضلون الصيغ المباشرة التي تدعم السيولة والاحتياجات التشغيلية للمؤسسات أكثر من الصيغ التي قد تتطلب مزيداً من الضوابط أو التثقيف.

في البعد الثالث الخاص بالصيغ الحديثة (المزارعة، المغارسة، المساقاة، التورق، القرض الحسن، الصكوك)، حازت عبارة "تقديم القروض الحسنة للمؤسسات العائلية" على أعلى متوسط (4.35) وأدنى انحراف (0.75)، مما يؤكد دعم الموظفين لاستخدام هذه الصيغ في سياقات اجتماعية خاصة.

في المقابل سجلت الصيغ الزراعية والمتعلقة بالصكوك متوسطات أقل (4.16 و 4.22 على التوالي) مع انحراف معياري يصل إلى 1.21، دلالة على تباين في خبرات واستعدادات البنك للتعامل مع هذه القطاعات.

بشكل عام يتضح أن موظفي بنك السلام بالجزائر يُثمنون تنوع الصيغ التمويلية الإسلامية، خاصة تلك المرتبطة بالمضاربة والمشاركة والقرض الحسن، ويعُدونها أدوات فعّالة لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن تعزيز التدريب والتوعية بصيغ البيوع التقليدية والحديثة أن يرفع من مستوى التوافق ويُحسن من تطبيق هذه الصيغ بما يخدم أهداف البنك والقطاع المستهدف.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة:

لغرض الوصول إلى اثبات صحة فرضيات الدراسة أو نفيها ستناقش الطلبة متغيرات الدراسة والتي سيتم عرضها كالآتي:

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى: يوجد إدراك لدى الموظفين لمفهوم وأهمية التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- H_0 = لا توجد لدى موظفي بنك السلام بالجزائر توجهات إيجابية تجاه إدراك مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- H_1 = توجد لدى موظفي بنك السلام بالجزائر توجهات إيجابية تجاه إدراك مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (12) اختبار T.TEST

T	ddl	Sig.	Ecart-	Moyenne	N
24,138	36	,000	1,06361	4,2207	37

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.

يُبين الجدول الخاص باختبار T أن متوسط عينة الموظفين (N = 37) بلغ 4.2207 على مقياس مع انحراف معياري لـ "فرق المتوسطات (Ecart-Moyenne) "يساوي 1.06361. وقد أظهر الاختبار قيمة $t = 24.138$ بدرجات حرية $df = 36$ ، ومستوى دلالة $(p < 0.001)$ ، $\text{Sig. (2-tailed)} = ,000$

من الناحية الإحصائية، وبما أن قيمة "Sig." أقل بكثير من $\alpha = 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ؛ مما يعني وجود دلالة إحصائية قوية تدعم الفرضية البديلة H_1 . وبناءً عليه، يمكن الاستنتاج بأن موظفي بنك السلام بالجزائر لديهم توجهات إيجابية واضحة تجاه إدراك مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثانية: توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك لصيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- H_0 = لا توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك لصيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- H_1 = توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك لصيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (13) اختبار T.TEST

N	Moyenne	Ecart-	Sig.	ddl	T
37	4,2378	1,02072	,000	36	25,255

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 21

يبين الجدول الخاص باختبار T لفرضية الاعتماد على صيغ المشاركات ما يلي:

متوسط تقييم موظفي بنك السلام بالجزائر لصيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 4.2378، وهو ما يعادل نسبة أهمية تقريبية تبلغ 84.76%؛ أما الانحراف المعياري (Ecart-type) فبلغ 1.02072، ما يشير إلى تشتت نسبي معتدل في آراء المستجيبين حول هذا البعد.

جاءت نتيجة الاختبار الإحصائي بقيمة $t = 25.255$ عند درجات حرية $df = 36$ ، ومستوى دلالة $(Sig. 2-tailed) = 0.000$ ، أي أقل بكثير من معيار $\alpha = 0.05$. هذا الاختبار المتطرف يدلّ بوضوح على أن الفارق بين متوسط العينة (4.2378) والمستوى المحايد (3) ليس ناتجاً عن الصدفة.

وبناءً على ما سبق نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونعتمد الفرضية البديلة H_1 . مما يعني أن هناك دلالة إحصائية قوية تثبت وجود توجهات إيجابية لدى موظفي بنك السلام بالجزائر نحو اعتماد البنك لصيغ المشاركات (الربح والخسارة والضريبة) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة: توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك لصيغ البيوع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- H_0 = لا توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك لصيغ البيوع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- H_1 = توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك لصيغ البيوع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (14): اختبار T.TEST

N	Moyenne	Ecart-	Sig	ddl	t
37	4,2216	1,06017	,000	36	24,222

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.

يبين اختبار T أن متوسط تقييم موظفي بنك السلام بالجزائر لصيغ البيوع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 4.2216 ، مع انحراف معياري 1.06017 ، ما يعكس تقديراً عالياً لهذه الصيغ بالرغم من وجود تباين معتدل في الآراء. وقد أظهر الاختبار قيمة $t = 24.222$ عند درجات حرية $df = 36$ ، ومستوى دلالة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.000$ ، أي أقل بكثير من مستوى $\alpha = 0.05$ وبما أن الاحتمال الإحصائي أقل من مستوى الدلالة المقبول، فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ، مما يؤكد وجود اتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية نحو اعتماد البنك لصيغ البيوع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الرابعة: توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك الصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- H_0 = لا توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك الصيغ الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- H_1 = توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك الصيغ الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (15): اختبار T.TEST

N	Moyenne	Ecart-	Sig	ddl	t
37	4,2324	1,03227	,000	36	24,940

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS 21.

يُظهر اختبار T أن متوسط تقييم موظفي بنك السلام بالجزائر للصيغ الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 4.2324، ما يعادل نسبة أهمية تقارب 84.65%، مع انحراف معياري مقداره 1.03227، دالاً على وجود تشتت معتدل في آراء المشاركين.

بلغت قيمة $t = 24.940$ بدرجات حرية $df = 36$ ، فيما كانت قيمة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.000$ ، أي أقل بكثير من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وهو ما يدلّ على أن الفارق بين متوسط العينة والمستوى المحايد (3) ليس من قبيل الصدفة. وبناءً على ذلك، نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، فيستنتج أن هناك توجهات إيجابية ذات دلالة إحصائية نحو اعتماد البنك للصيغ الحديثة (كالتورق والقروض الحسنة والصكوك والتمويل الزراعي) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة الفصل:

أظهرت نتائج الفصل على نجاح بنك السلام الجزائري في توظيف آليات التمويل الإسلامي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كشفت البيانات عن توجهات إيجابية قوية لدى الموظفين تجاه أهمية هذا النوع من التمويل، وفاعلية عالية للأداة المستخدمة. كما أثبتت اختبارات T-Test فاعلية صيغ التمويل الإسلامية، لا سيما المشاركات، والقروض الحسنة، والمرابحة، مع التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال تقاسم المخاطر وتجنب الفائدة.

الخاتمة

الخاتمة:

في خضم التحديات الاقتصادية المعاصرة، وما يشهده العالم من تقلبات حادة في أسعار الموارد الطبيعية وتغيرات جيوسياسية تؤثر بشكل مباشر على استقرار الاقتصادات، يبرز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم محركات النمو والتنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية ومنها الجزائر. فقد أضى هذا القطاع يشكل قاعدة إنتاجية مرنة تساهم في امتصاص البطالة، وتعزيز الابتكار، وتحقيق التكامل الاقتصادي المحلي، مما يمنحه دورًا استراتيجيًا في عملية التحول الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.

ومع ذلك، فإن الواقع يكشف عن وجود عراقيل هيكلية مزمنة تعرقل تطور هذا القطاع الحيوي، وعلى رأسها محدودية الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية بسبب اشتراطات الضمانات، وارتفاع معدلات الفائدة، وتعقيد الإجراءات البنكية. ومن هنا تتجلى أهمية البحث عن بدائل تمويلية مبتكرة وعادلة، تكون قادرة على تلبية حاجيات هذه المؤسسات وتمنحها الاستقرار اللازم للنمو والتوسع.

في هذا الإطار، تأتي البنوك الإسلامية كخيار استراتيجي بديل يمتاز بمرونته وتوافقه مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تقدم صيغًا تمويلية مبنية على المشاركة في الأرباح والخسائر مثل المrabحة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، مما يجعلها أدوات تمويلية ملائمة لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتميز هذه الصيغ بقدرتها على تقليل مخاطر التمويل من جهة، وتعزيز العدالة المالية من جهة أخرى، الأمر الذي يسهم في بناء منظومة اقتصادية أكثر توازنًا واستقرارًا.

وقد أظهرت الدراسة من خلال تحليل الواقع الجزائري أن البنوك الإسلامية ما تزال في مراحلها الأولى من حيث الانتشار والتأثير، رغم توفر بيئة اجتماعية وثقافية مهيأة لتقبل هذا النمط التمويلي. وعليه، فإن تفعيل دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب إرادة سياسية واضحة، وإصلاحات تشريعية وتنظيمية تسمح لهذه البنوك بالعمل ضمن إطار قانوني داعم، إلى جانب ضرورة تعزيز التكوين والتثقيف المالي حول أدوات التمويل الإسلامي، سواء لدى أصحاب المشاريع أو لدى موظفي المؤسسات البنكية أنفسهم.

ومن جهة أخرى، فإن الاستفادة من التجارب الناجحة في دول مثل ماليزيا، إندونيسيا، تركيا، والسودان يمكن أن تقدم دروسًا عملية لتهيئة بيئة ملائمة تعتمد على الشمول المالي الإسلامي وتدفع نحو تطوير أدوات مالية تتناسب مع مختلف مراحل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- اختبار الفرضيات: جاءت النتائج كما يلي:

- ✓ يوجد إدراك لدى الموظفين لمفهوم وأهمية التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (صحيحة) فقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لتقييم العينة بلغ 4.22 من 5، ما يدل على وجود إدراك عال وإيجابي لدى الموظفين بأهمية التمويل الإسلامي، وهو ما يدعم صحة هذه الفرضية.
 - ✓ توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك لصيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (صحيحة) فقد سجلت صيغ المشاركات معدلا قدره 4.24، وهو من أعلى المعدلات في الدراسة، ما يعكس رضا وتوجها إيجابيا قويا نحو استخدامها، وبالتالي تؤكد صحة الفرضية.
 - ✓ توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك لصيغ البيوع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (صحيحة) فقد بلغ متوسط تقييم صيغ البيوع (كالمrabحة والبيع الآجل) 4.22، مما يدل على تأييد واضح وفعالية معتمدة من قبل الموظفين، وبالتالي الفرضية صحيحة.
 - ✓ توجد توجهات إيجابية نحو اعتماد البنك الصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (صحيحة) فقد أشارت النتائج إلى وجود رضا وتوجهات إيجابية تجاه استخدام الصيغ التمويلية الحديثة، مثل الاستصناع والسلم، مما يدعم صحة هذه الفرضية كذلك.
- نتائج الدراسة:** تتمثل أهم نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها في الآتي:
1. التمويل الإسلامي يمثل بديلا شرعيا وفعالا للتمويل التقليدي، من خلال صيغ تتوافق مع الشريعة وتبتعد عن الفائدة، مما يتيح له مكانة مهمة في الاقتصاد المعاصر.
 2. صيغ التمويل الإسلامي، مثل المrabحة، المشاركة، المضاربة، السلم، الاستصناع، والإجارة، تعد ملائمة جدا لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لمرونتها وقدرتها على تقاسم المخاطر.
 3. أظهرت النتائج أن لدى موظفي بنك السلام بالجزائر وعيا وتوجها إيجابيا تجاه أهمية التمويل الإسلامي كأداة فعالة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 4. تبين وجود قبول ملحوظ لدى البنك لصيغ المشاركات (مثل المضاربة والمشاركة) في تمويل هذه المؤسسات، مما يعكس توجهها نحو تقاسم المخاطر والربح.
 5. أظهرت النتائج اعتمادا واضحا لصيغ البيوع الإسلامية مثل المrabحة والسلم، والتي توفر حولا تمويلية بديلة عن الفائدة الربوية.
 6. هناك انفتاح داخل البنك على الصيغ التمويلية الحديثة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل الاستصناع والإجارة التمويلية، مما يعكس مرونة في التكيف مع احتياجات السوق.

التوصيات: وبناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة توصي بما يلي:

1. وضع إطار تشريعي وتنظيمي واضح يدعم التمويل الإسلامي ويمنحه مكانة قانونية متكافئة مع التمويل التقليدي.
 2. تشجيع البنوك الإسلامية على تنويع منتجاتها التمويلية الموجهة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تطوير آليات تقييم جدوى المشاريع بدل الاعتماد المفرط على الضمانات.
 3. إطلاق برامج تكوينية وتحسيسية تستهدف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعريفهم بمزايا التمويل الإسلامي وصيغته المختلفة.
 4. تعزيز الشراكة بين القطاع البنكي والمؤسسات الحكومية لدعم التمويل الإسلامي من خلال تقديم حوافز ضريبية أو ضمانات جزئية للمشاريع الممولة.
- وفي الختام، يمكن القول إن البنوك الإسلامية تمتلك من المقومات ما يجعلها شريكاً فعالاً في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق تحول نوعي في الاقتصاد الجزائري نحو نموذج أكثر شمولاً واستدامة، قائم على القيم، العدالة، والمبادرة. وهو ما يتطلب إرادة جماعية لتكريس هذا التوجه وتفعيله على أرض الواقع، بما يخدم مستقبل التنمية الوطنية ويعزز السيادة الاقتصادية في ظل بيئة دولية متقلبة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

المؤلفات:

1. أبو الناعم، عبد الحميد مصطفى. 2002. إدارة المشروعات الصغيرة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
2. براهيم، مروة أحمد نسيم. 2007. الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
3. براضية، حكيم، وجعفر هني محمد. 2016. دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
4. بوجلال، محمود. 1990. البنوك الإسلامية: مفهومها، نشأتها وتطورها، أنشطتها مع دراسة بنك الإسلامي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
5. بورقيبة، شوقي. 2013. التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
6. جدي الهييتي، عبد الرزاق رحيم. 1998. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. عمان: دار أسامة.
7. حسن، صالح. 2011. دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
8. حدة، رايس. 2009. دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية. القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر.
9. الرفاعي، فادي محمد. 2004. المصارف الإسلامية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
10. السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف. 1999. التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
11. سمحان، حسين محمد. 2013. أسس العمليات البنكية الإسلامية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
12. سمحان، حسين محمد، وأحمد عارف العساف. 2015. تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. عمان: دار المسيرة للنشر.
13. الشمري، صادق راشد. 2014. الصناعة البنكية الإسلامية: مداخل وتطبيقات. عمان: دار اليازوري العلمية.
14. العابدي، أحمد صبحي. 2010. أدوات الاستثمار الإسلامية. عمان: دار الفكر الأردني.

15. العجلوني، محمد محمود. 2008. البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها البنكية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
16. العجلوني، محمد محمود. 2010. البنوك الإسلامية (ط. 2). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
17. عبد الباسط، وفاء. 2001. مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة. القاهرة: دار النهضة العربية.
18. عجمية، محمد عبد العزيز، وإيمان عطية ناصف. 2000. التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
19. عرفة، سيد سالم. 2010. الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة. عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع.
20. العزيزي، شهاب أحمد سعيد. 2012. إدارة البنوك الإسلامية. عمان: دار النفائس.
21. الغالبي، طاهر محسن منصور. 2009. إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة. عمان: دار وائل للنشر.
22. الكامري، رشا نعمان. 2012. الخدمات البنكية الائتمانية في البنوك الإسلامية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
23. الكفراوي، عرف محمد. 1986. النقود والمصارف في النظام الإسلامي. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.
24. لطرش، الطاهر. 2000. تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
25. لبيب، هالة محمد. 2004. إدارة المشروعات الصغيرة (ط. 2). القاهرة: دار المسيرة للنشر.
26. محمود، خالد أمين عبد الله، وحسين سعيد سعيان. 2011. العمليات البنكية الإسلامية: الطرق المحاسبية الحديثة. عمان: دار وائل.
27. محسن، عبد الحميد عبد المطلب. 2009. اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة. الإسكندرية: الدار الجامعية.
28. المصري، أحمد. 2010. إدارة البنوك التجارية والإسلامية. الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة.
29. الموسوي، حيدر يونس. 2011. المصارف الإسلامية: أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية. عمان: دار اليازوري للنشر.
30. الهشيري، مصطفى عبد الله. 1983. الأعمال البنكية والإسلام. الرياض: المكتب الإسلامي.
31. الوادي، محمود حسين. 2007. المصارف الإسلامية والأسس النظرية والتطبيقات العلمية. عمان: دار المسيرة للنشر.
32. الوادي، محمود حسين، وآخرون. 2010. الاقتصاد الإسلامي. عمان: دار المسيرة للنشر.

33. يونس، عدنان حسين، ورائد خضر عبيس. 2015. دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة. عمان: دار الأيام للنشر.

34. يوسف، توفيق عبد الرحيم. 2002. إدارة الأعمال التجارية. عمان: دار صفا للنشر.

ثانياً: الأطروحات والرسائل العلمية.

1. حريد، رامي. 2015. البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.

2. دحماني، نسيم. 2016. أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي. أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر-باتنة.

3. رابح، زرقاني. 2014. أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.

4. عبد الحكيم، عمران. 2007. إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة. رسالة ماجستير، جامعة المسيلة.

5. محمد، إمارة، ويحيى عاصي. [بلا تاريخ]. تقسيم الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني. رسالة ماجستير، الأردن.

6. مرابط، مطهري كمال. 2012. دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير، جامعة غير محددة.

7. معتوق، مدخل خالد. 2012*. التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر (2005-2010). رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

8. الناصر، مشري محمد. 2011. دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس-سطيف.

ثالثاً: المقالات .

1. داودي، الطيب. 2011. "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية: الواقع والمعوقات (حالة الجزائر)". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 61: 11 جامعة فرحات عباس.

2. عنتر، عبد الرحمان بن. 2002. "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 1(4): 1 [صفحات غير محددة]. سطيف.

3. مقلاتي، صحراوي. 2005. "الاجتهاد البنكي: رؤية تكاملية". مجلة الإحياء 135: 9 جامعة باتنة.

رابعاً: المداخلات.

1. بريش، السعيد، وعبد اللطيف بلغرسة. 2006. "إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول." ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أبريل.
2. بوعاتق، حنان، وزهيرة صاري. 2005. "التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل البنكي." ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع. جامعة الأردن، عمان، 15-16 مارس.
3. بوزيان، محمد، وخديجة خالدي. 2003. "التمويل الإسلامي: فرص وتحديات." ورقة مقدمة في الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-28 مايو.
4. التلي، وهيبة. 2010. "السياحة بالجزائر: إمكانيات ضخمة ومعوقات عديدة." ورقة مقدمة في الملتقى الدولي اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة. بسكرة. [تاريخ غير محدد].
5. خناق، سناء عبد الكريم. 2006. "المتطلبات الشخصية لصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة." ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف، 17-18 أبريل.
6. شعباني، سماعيل. 2004. "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم." ورقة مقدمة في الدورة الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-28 مايو.
7. صالح، صالح. 2003. "مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة." ورقة مقدمة في الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-28 مايو.
8. عنتر، عبد الرحمان بن، وأسماء رحمان. 2010. "دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار." ورقة مقدمة في الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر، 14-15 مارس.
9. مبارك، محمد الهادي. 2002. "المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية." ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة الأغواط، 8-9 أبريل.
10. منظمة العمل العربية. 2009. "دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة." ورقة عمل في الملتقى العربي للتشغيل. بيروت، 19-21 أكتوبر.

خامساً: المراجع الأجنبية:

- ESTIME, Marie-Florence. 2009. *Les PME: Définition, rôle économiques et politiques publiques*. Bruxelles: De Boeck Université.

سادساً: المراجع الإلكترونية

- موقع بنك السلام. تاريخ الاطلاع: 28 أبريل 2025 <https://www.alsalamalgeria.com/>

قائمة الملاحق

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

استبانة:

تحية طيبة وبعد

في إطار التحضير لإعداد مذكرة التخرج تخصص إدارة مالية بعنوان دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسة الناشئة والمتوسطة-دراسة حالة في بنك إسلامي بنك السلام نموذجاً-

يشرفنا ان نتقدم لكم بهذه الاستبانة الموجهة أساساً لخدمة البحث العلمي لذا نرجو منكم ابداء آرائكم بموضوعية عن الفقرات وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة التي تتوافق مع رأيكم ونتعهد لكم بالالتزام بالسرية والأمانة العلمية بما يكفل عدم الكشف عن آرائكم المسجلة واستخدامها فقط في نطاق البحث العلمي.

نشكركم على مساهمتكم الجادة في ابداء آرائكم حول هذه الاستبانة المقدمة تقبلوا منا فائق الشكر والاحترام والتقدير

من إعداد الطلبة: تحت إشراف:

- د. راشدي فاطمة

- بلعيد الياس عمر

- قواسمي بن علي

- السنة الجامعية: 2024 - 2025

المحور الأول: البيانات الشخصية:

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

سنوات الخبرة:

من 05 سنوات إلى 10 سنوات ☐ من 11 سنة إلى 15 سنة ☐
من 16 سنة إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

المحور الثاني: إدراك مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العبرة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
7. تملك إدارة البنك رؤية واضحة حول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
8. يوفر البنك خلية خاصة لدراسة الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
9. يتوفر البنك على صيغ تمويلية تناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
10. يضع البنك متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن خطته الإستراتيجية					
11. يوفر البنك صيغا تمويلية بديلة لتلك التي تعرضها البنوك الربوية					
12. يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تحسين أرباحية البنك					

المحور الثالث: تنوع صيغ التمويل الإسلامي ومدى وملاءمتها لتلبية الحاجات التمويلية
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البعد الأول: اعتماد البنك لصيغ المشاركات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
					6. يعتمد البنك صيغ المشاركة في الربح والخسارة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
					7. يقوم البنك بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق أسلوب المضاربة دون أن تتحمل المؤسسة الخسائر المحتملة الوقوع.
					8. يقوم البنك باعتماد صيغ المضاربة لتمويل المؤسسات الصغيرة التي لا تملك الحد الأدنى من رأس المال للانطلاق في المشاريع الجديدة.
					9. يعطي نظام التمويل بالمشاركة الصلاحية للبنك الإسلامي لمراقبة ومتابعة المشروع؛ مما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والنمو.
					10. التمويل بالمشاركة يتيح لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن يملكها بعد تنازل البنك عن حصته تدريجياً.

البعد الثاني: اعتماد البنك لصيغ البيع لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
					6. توفير البنك لصيغة المراجعة لتمويل احتياجات المؤسسات من المواد الأولية يسهم في دعم أنشطتها الإنتاجية دون تكاليف مسبقة.
					7. يساعد التمويل عبر صيغة السلم في تعزيز السيولة النقدية للمؤسسات لتمويل رأس المال العامل.
					8. صيغة الإجارة المنتهية بالتملك تُقلل العبء المالي على المؤسسات عبر توفير أصول إنتاجية دون حاجة لدفعات أولية أو ضمانات عقارية.
					9. يُمكن البيع الآجل للمؤسسات من الحصول على معدات أو بضائع بسداد مُقسط يناسب إمكانياتها المالية.
					10. يُساعد صيغة الاستصناع المؤسسات في تنفيذ مشاريعها الإنتاجية وتذليل العقبات التسويقية.

البعد الثالث: اعتماد البنك الصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	العبارة
					6. يساهم البنك بتمويل القطاع الفلاحي بصيغ المزارعة والمغارسة والمساقاة.
					7. يعرض البنك صيغة التورق على المؤسسات التي تعاني مشكل السيولة.
					8. يقدم البنك قروض حسنة لتغطية بعض الاحتياجات التمويلية للمؤسسات العائلية.
					9. يعتمد البنك صيغة البيع الأجل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
					10. يقوم البنك باعتماد طرق تمويل مبتكرة (الصكوك).

الملحق رقم 02 مخرجات برنامج SPSS

```

DATASET ACTIVATE Ensemble_de_données1.

SAVE OUTFILE='D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ الياس.sav'
/COMPRESSED.

COMPUTE 6/(06ف+05ف+04ف+03ف+02ف+01ف)=01ب.
EXECUTE.

COMPUTE 5/(11ف+10ف+09ف+08ف+07ف)=02ب.
EXECUTE.

COMPUTE 5/(16ف+15ف+14ف+13ف+12ف)=03ب.
EXECUTE.

COMPUTE 5/(17ف+18ف+19ف+20ف+21ف)=04ب.
EXECUTE.

COMPUTE 3/(04ب+03ب+02ب)=03م.
EXECUTE.

COMPUTE Q=2/(03م+01م).
EXECUTE.

FREQUENCIES VARIABLES=المهنية.السن لبخيرة.
/ORDER=ANALYSIS.

```

Effectifs

Remarques	
Résultat obtenu	10-MAY-2025 15:33:19
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ الياس.sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Poids	<aucune>
Scinder fichier	<aucune>
N de lignes dans le fichier de travail	37
Définition des valeurs manquantes	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Gestion des valeurs manquantes	Les statistiques sont basées sur toutes les observations dotées de données valides
Observations prises en compte	FREQUENCIES VARIABLES=المهنية.السن لبخيرة. /ORDER=ANALYSIS.
Syntaxe	
Temps de processeur	00:00:00,00
Ressources	Temps écoulé 00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ الياس.sav

Statistiques

		السن	لخبيرة.المهنية
N	Valide	37	37
	Manquante	0	0

Tableau de fréquences

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	ذكر	18	48,6	48,6	48,6
Valide	انثى	19	51,4	51,4	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

لخبيرة.المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
	أقل من 05 سنة	6	16,2	16,2	16,2
	من 05 الى 10 سنوات	12	32,4	32,4	48,6
Valide	من 11 الى 15 سنوات	15	40,5	40,5	89,2
	أكثر من 15 سنوات	4	10,8	10,8	100,0
	Total	37	100,0	100,0	

DESCRIPTIVES VARIABLES=06 ف05 ف04 ف03 ف02 ف01
 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

Remarques

	Résultat obtenu	10-MAY-2025 15:33:42
	Commentaires	
	Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ الساب.sav
	Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
	Filtrer	<aucune>
Entrée	Poids	<aucune>
	Scinder fichier	<aucune>
	N de lignes dans le fichier de travail	37
	Définition des valeurs manquantes	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Gestion des valeurs manquantes	Observations prises en compte	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
	Syntaxe	DESCRIPTIVES VARIABLES= 01ف 02ف 03ف 04ف 05ف 06ف /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
	Temps de processeur	00:00:00,00
Ressources	Temps écoulé	00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ الساب.sav

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
01ف	37	1,00	5,00	4,1622	1,21366
02ف	37	1,00	5,00	4,1892	1,15079
03ف	37	1,00	5,00	4,2162	1,10893
04ف	37	1,00	5,00	4,1622	1,21366
05ف	37	1,00	5,00	4,2432	1,01120
06ف	37	2,00	5,00	4,3514	,75337
N valide (listwise)	37				

DESCRIPTIVES VARIABLES=11ف 10ف 09ف 08ف 07ف
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

Remarques	
Résultat obtenu	10-MAY-2025 15:34:01
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ الس. sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Entrée	Poids
	<aucune>
	Scinder fichier
	<aucune>
N de lignes dans le fichier de travail	37
Définition des valeurs manquantes	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Gestion des valeurs manquantes	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Observations prises en compte	DESCRIPTIVES VARIABLES= 07ف 08ف 09ف
	10ف 11ف
Syntaxe	/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
Temps de processeur	00:00:00,00
Ressources	Temps écoulé 00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ الس. sav

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
07ف	37	1,00	5,00	4,1622	1,21366
08ف	37	1,00	5,00	4,1622	1,21366
09ف	37	1,00	5,00	4,2973	,90875
10ف	37	1,00	5,00	4,2973	,90875
11ف	37	2,00	5,00	4,2703	,93240
N valide (listwise)	37				

DESCRIPTIVES VARIABLES=16ف 15ف 14ف 13ف 12ف
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

Remarques	
Résultat obtenu	10-MAY-2025 15:34:12
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ الس. sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Entrée	Poids
	<aucune>
	Scinder fichier
	<aucune>
N de lignes dans le fichier de travail	37
Définition des valeurs manquantes	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Gestion des valeurs manquantes	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Observations prises en compte	DESCRIPTIVES VARIABLES= 12ف 13ف 14ف 15ف 16ف
Syntaxe	/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
Temps de processeur	00:00:00,00
Ressources	Temps écoulé 00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ الس. sav

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
12ف	37	1,00	5,00	4,2432	1,01120
13ف	37	1,00	5,00	4,1622	1,21366
14ف	37	1,00	5,00	4,1622	1,21366
15ف	37	1,00	5,00	4,2432	1,01120
16ف	37	1,00	5,00	4,2973	,90875
N valide (listwise)	37				

DESCRIPTIVES VARIABLES=17ف 18ف 19ف 20ف 21ف
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

Remarques	
Résultat obtenu	10-MAY-2025 15:34:24
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ. sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Entrée	Poids
	<aucune>
	Scinder fichier
	<aucune>
N de lignes dans le fichier de travail	37
Définition des valeurs manquantes	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Gestion des valeurs manquantes	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Observations prises en compte	DESCRIPTIVES VARIABLES= 17ف 18ف 19ف 20ف 21ف
Syntaxe	/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
Temps de processeur	00:00:00,00
Ressources	Temps écoulé 00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ. sav

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
17ف	37	1,00	5,00	4,1622	1,21366
18ف	37	1,00	5,00	4,2703	,96173
19ف	37	2,00	5,00	4,3514	,75337
20ف	37	1,00	5,00	4,1622	1,21366
21ف	37	1,00	5,00	4,2162	1,08359
N valide (listwise)	37				

RELIABILITY
 /VARIABLES=06ف 05ف 04ف 03ف 02ف 01ف
 /SCALE('1ب') ALL
 /MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Remarques	
Résultat obtenu	10-MAY-2025 15:38:23
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Poids	<aucune>
Entrée	Scinder fichier
N de lignes dans le fichier de travail	37
Entrée de la matrice	
Définition de valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Gestion des valeurs manquantes	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Observations prises en compte	RELIABILITY
Syntaxe	/VARIABLES=06ف 05ف 04ف 03ف 02ف 01ف /SCALE('1ب') ALL /MODEL=ALPHA.
Temps de processeur	00:00:00,00
Ressources	Temps écoulé 00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav

Echelle : 1ب

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	37	100,0
Exclus ^a	0	,0
Total	37	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,991	6

RELIABILITY
 /VARIABLES=11ف 10ف 09ف 08ف 07ف
 /SCALE('2ب') ALL
 /MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Remarques

Résultat obtenu	10-MAY-2025 15:38:44
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Poids	<aucune>
Entrée	
Scinder fichier	<aucune>
N de lignes dans le fichier de travail	37
Entrée de la matrice	
Définition de valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Gestion des valeurs manquantes	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Observations prises en compte	
Syntaxe	RELIABILITY /VARIABLES=11ف 10ف 09ف 08ف 07ف /SCALE('2ب') ALL /MODEL=ALPHA.
Temps de processeur	00:00:00,00
Ressources	
Temps écoulé	00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	37	100,0
Observations Exclues ^a	0	,0
Total	37	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,988	5

RELIABILITY
 /VARIABLES=16ف 15ف 14ف 13ف 12ف
 /SCALE ('3ب') ALL
 /MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Remarques

Résultat obtenu	10-MAY-2025 15:39:04
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الياس الشيخ.sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Poids	<aucune>
Entrée	
Scinder fichier	<aucune>
N de lignes dans le fichier de travail	37
Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de valeur manquante
	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.

Observations prises en compte		Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=16ف 15ف 14ف 13ف 12ف /SCALE('3ب') ALL /MODEL=ALPHA.
Temps de processeur		00:00:00,00
Ressources	Temps écoulé	00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ الياس.sav

ب3 : Echelle

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	37	100,0
Exclus ^a	0	,0
Total	37	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,991	5

RELIABILITY
/VARIABLES=21ف 20ف 19ف 18ف 17ف
/SCALE('4ب') ALL
/MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Remarques	
Résultat obtenu	10-MAY-2025 15:39:28
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Poids	<aucune>
Entrée	Scinder fichier
N de lignes dans le fichier de travail	37
Entrée de la matrice	
Définition de valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Gestion des valeurs manquantes	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Observations prises en compte	RELIABILITY
Syntaxe	/VARIABLES=21 ف 20 ف 19 ف 18 ف 17 ف /SCALE('4ب') ALL /MODEL=ALPHA.
Temps de processeur	00:00:00,00
Ressources	Temps écoulé 00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav

Echelle : 4ب

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	37	100,0
Exclus ^a	0	,0
Total	37	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,987	5

RELIABILITY
 /VARIABLES=21ف 20ف 19ف 18ف 17ف 16ف 15ف 14ف 13ف 12ف 11ف 10ف 09ف 08ف 07ف
 /SCALE('محور3') ALL
 /MODEL=ALPHA.

Fiabilité

Remarques

	Résultat obtenu	10-MAY-2025 15:39:57
	Commentaires	
	Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav
	Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
	Filtrer	<aucune>
	Poids	<aucune>
Entrée	Scinder fichier	<aucune>
	N de lignes dans le fichier de travail	37
	Entrée de la matrice	
	Définition de valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Gestion des valeurs manquantes	Observations prises en compte	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
	Syntaxe	RELIABILITY /VARIABLES= 12ف 11ف 10ف 09ف 08ف 07ف 21ف 20ف 19ف 18ف 17ف 16ف 15ف 14ف 13ف /SCALE('محور3') ALL /MODEL=ALPHA.
	Temps de processeur	00:00:00,00
Ressources	Temps écoulé	00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav

محور 3 : Echelle

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	37	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	37	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,997	15

RELIABILITY
 /VARIABLES=21ف 20ف 19ف 18ف 17ف 16ف 15ف 14ف 13ف 12ف 11ف 10ف 09ف 08ف 07ف
 /SCALE('محور3') ALL
 /MODEL=SPLIT.

Fiabilité

Remarques

Résultat obtenu		10-MAY-2025 15:40:21
Commentaires		
Données		D:\FAROUK\SPSS\00\الياس الشيخ.sav
Ensemble de données actif		Ensemble_de_données1
Filtrer		<aucune>
Poids		<aucune>
Entrée	Scinder fichier	<aucune>
	N de lignes dans le fichier de travail	37
Entrée de la matrice		
Gestion des valeurs manquantes	Définition de valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.

Observations prises en compte		Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES= 12ف 11ف 10ف 09ف 08ف 07ف 21ف 20ف 19ف 18ف 17ف 16ف 15ف 14ف 13ف /SCALE('محور3') ALL /MODEL=SPLIT.
Temps de processeur		00:00:00,00
Ressources	Temps écoulé	00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ السّياس.sav

محور3 : Echelle

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	37	100,0
Exclus ^a	0	,0
Total	37	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Partie 1	Valeur	,994
		Nombre d'éléments	8 ^a
	Partie 2	Valeur	,991
		Nombre d'éléments	7 ^b
Coefficient de Spearman-Brown	Nombre total d'éléments		15
	Corrélation entre les sous-échelles		,997
	Longueur égale		,999
	Longueur inégale		,999
	Coefficient de Guttman split-half		,990

a. Les éléments sont : 14ف, 13ف, 12ف, 11ف, 10ف, 09ف, 08ف, 07ف.

b. Les éléments sont : 21ف, 20ف, 19ف, 18ف, 17ف, 16ف, 15ف, 14ف.

RELIABILITY
 /VARIABLES=06ف 05ف 04ف 03ف 02ف 01ف
 /SCALE('محور2') ALL
 /MODEL=SPLIT.

Fiabilité

Remarques	
Résultat obtenu	10-MAY-2025 15:40:41
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Poids	<aucune>
Entrée	Scinder fichier
N de lignes dans le fichier de travail	37
Entrée de la matrice	
Définition de valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Gestion des valeurs manquantes	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Observations prises en compte	
Syntaxe	RELIABILITY /VARIABLES=06ف 05ف 04ف 03ف 02ف 01ف /SCALE('محور2') ALL /MODEL=SPLIT.
Ressources	Temps de processeur 00:00:00,00
	Temps écoulé 00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav

Echelle : 2محور

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	37	100,0
Observations Exclues ^a	0	,0
Total	37	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Partie 1	Valeur	,993
		Nombre d'éléments	3 ^a
	Partie 2	Valeur	,971
		Nombre d'éléments	3 ^b
	Nombre total d'éléments		6
	Corrélation entre les sous-échelles		,988
	Coefficient de Spearman-Brown	Longueur égale	,994
		Longueur inégale	,994
	Coefficient de Guttman split-half		,988

a. Les éléments sont : 03ف, 02ف, 01ف.

b. Les éléments sont : 06ف, 05ف, 04ف.

T-TEST
/TESTVAL=0
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=01ب
/CRITERIA=CI (.95) .

Test-t

Remarques

Résultat obtenu	10-MAY-2025 16:07:05
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\البياس الشيخ.sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Entrée	
Filtrer	<aucune>
Poids	<aucune>
Scinder fichier	<aucune>

N de lignes dans le fichier de travail	37
Définition de manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Traitement des valeurs manquantes	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors intervalle pour aucune variable de l'analyse.
Observations prises en compte	T-TEST
	/TESTVAL=0
Syntaxe	/MISSING=ANALYSIS
	/VARIABLES=01ب
	/CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur 00:00:00,00
	Temps écoulé 00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.الس.الس.الس.sav

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
01ب	37	4,2207	1,06361	,17486

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
01ب	24,138	36	,000	4,22072	3,8661	4,5753

T-TEST
/TESTVAL=0
/MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=04ب 03ب 02ب
/CRITERIA=CI (.95) .

Remarques

Résultat obtenu	10-MAY-2025 16:07:32
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Entrée	Poids
	<aucune>
	Scinder fichier
	<aucune>
N de lignes dans le fichier de travail	37
Définition de manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Traitement des valeurs manquantes	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors intervalle pour aucune variable de l'analyse.
Observations prises en compte	T-TEST
	/TESTVAL=0
	/MISSING=ANALYSIS
	/VARIABLES=04ب 03ب 02ب
	/CRITERIA=CI(.95).
Temps de processeur	00:00:00,00
Ressources	Temps écoulé
	00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
02ب	37	4,2378	1,02072	,16780
03ب	37	4,2216	1,06017	,17429
04ب	37	4,2324	1,03227	,16970

Test sur échantillon unique

Valeur du test = 0

	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
02ب	25,255	36	,000	4,23784	3,8975	4,5782
03ب	24,222	36	,000	4,22162	3,8681	4,5751
04ب	24,940	36	,000	4,23243	3,8883	4,5766

CORRELATIONS
 /VARIABLES=01ب 06ف 05ف 04ف 03ف 02ف 01ف Q
 /PRINT=TWOTAIL NOSIG
 /MISSING=PAIRWISE.

Corrélations

Remarques

Résultat obtenu Commentaires Données Ensemble de données actif Filtrer Entrée Poids Scinder fichier N de lignes dans le fichier de travail Définition de manquante Traitement valeurs manquantes Observations utilisées Syntaxe Temps de processeur Ressources Temps écoulé	14-MAY-2025 00:06:52
	D:\FAROUK\SPSS\00\البياس الشيخ.sav
	Ensemble_de_données1
	<aucune>
	<aucune>
	<aucune>
	37
	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
	Les statistiques pour chaque paire de variables sont basées sur toutes les observations comportant des données valides pour cette paire.
	CORRELATIONS
	/VARIABLES= 06ف 05ف 04ف 03ف 02ف 01ف Q
	01ب Q
	/PRINT=TWOTAIL NOSIG
	/MISSING=PAIRWISE.
	00:00:00,00
	00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ. sav

Corrélations

		ف01	ف02	ف03	ف04	ف05	ف06
ف01	Corrélation de Pearson	1	,992**	,964**	1,000**	,986**	,939**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	37	37	37	37	37	37
ف02	Corrélation de Pearson	,992**	1	,990**	,992**	,986**	,946**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	37	37	37	37	37	37
ف03	Corrélation de Pearson	,964**	,990**	1	,964**	,967**	,937**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000
	N	37	37	37	37	37	37
ف04	Corrélation de Pearson	1,000**	,992**	,964**	1	,986**	,939**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	37	37	37	37	37	37
ف05	Corrélation de Pearson	,986**	,986**	,967**	,986**	1	,979**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	37	37	37	37	37	37
ف06	Corrélation de Pearson	,939**	,946**	,937**	,939**	,979**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	37	37	37	37	37	37
ب01	Corrélation de Pearson	,994**	,998**	,983**	,994**	,995**	,964**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	37	37	37	37	37	37
Q	Corrélation de Pearson	,994**	,996**	,979**	,994**	,995**	,965**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	37	37	37	37	37	37

** . La corrélation est significative

CORRELATIONS
 /VARIABLES=02ب 11ف 10ف 09ف 08ف 07ف Q
 /PRINT=TWOTAIL NOSIG
 /MISSING=PAIRWISE.

Corrélations

Remarques

Résultat obtenu	14-MAY-2025 00:07:55
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Entrée	Poids
Scinder fichier	<aucune>
N de lignes dans le fichier de travail	37
Définition de manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Traitement valeurs manquantes	Les statistiques pour chaque paire de variables sont basées sur toutes les observations comportant des données valides pour cette paire.
Observations utilisées	CORRELATIONS
Syntaxe	/VARIABLES=02ب 11ف 10ف 09ف 08ف 07ف Q /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Temps de processeur	00:00:00,00
Ressources	Temps écoulé 00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav

Corrélations

	07ف	08ف	09ف	10ف	11ف	02ب
Corrélation de Pearson	1	1,000**	,937**	,937**	,991**	,990**
07ف Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000
N	37	37	37	37	37	37
Corrélation de Pearson	1,000**	1	,937**	,937**	,991**	,990**
08ف Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000
N	37	37	37	37	37	37
Corrélation de Pearson	,937**	,937**	1	1,000**	,952**	,976**
09ف Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000
N	37	37	37	37	37	37
Corrélation de Pearson	,937**	,937**	1,000**	1	,952**	,976**
10ف Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000
N	37	37	37	37	37	37

الملاحق

11ف	Corrélation de Pearson	,991**	,991**	,952**	,952**	1	,993**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	37	37	37	37	37	37
02ب	Corrélation de Pearson	,990**	,990**	,976**	,976**	,993**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	37	37	37	37	37	37
Q	Corrélation de Pearson	,994**	,994**	,960**	,960**	,995**	,996**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	37	37	37	37	37	37

** . La corrélation est significative au niveau 0.0

CORRELATIONS
 /VARIABLES=03ب 16ف 15ف 14ف 13ف 12ف Q
 /PRINT=TWOTAIL NOSIG
 /

Remarques

Résultat obtenu	14-MAY-2025 00:08:18
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Entrée	Poids
Scinder fichier	<aucune>
N de lignes dans le fichier de travail	37
Définition de manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Traitement valeurs manquantes	Les statistiques pour chaque paire de variables sont basées sur toutes les observations comportant des données valides pour cette paire.
Observations utilisées	CORRELATIONS
Syntaxe	/VARIABLES=03ب 16ف 15ف 14ف 13ف 12ف Q /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Temps de processeur	00:00:00,00
Ressources	Temps écoulé 00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav

Corrélations						
	ف12	ف13	ف14	ف15	ف16	ب03
ف12						
Corrélation de Pearson	1	,986**	,986**	1,000**	,947**	,995**
Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000
N	37	37	37	37	37	37
ف13						
Corrélation de Pearson	,986**	1	1,000**	,986**	,937**	,995**
Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000
N	37	37	37	37	37	37
ف14						
Corrélation de Pearson	,986**	1,000**	1	,986**	,937**	,995**
Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000
N	37	37	37	37	37	37
ف15						
Corrélation de Pearson	1,000**	,986**	,986**	1	,947**	,995**
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000
N	37	37	37	37	37	37
ف16						
Corrélation de Pearson	,947**	,937**	,937**	,947**	1	,962**
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000
N	37	37	37	37	37	37
ب03						
Corrélation de Pearson	,995**	,995**	,995**	,995**	,962**	1
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	
N	37	37	37	37	37	37
Q						
Corrélation de Pearson	,995**	,994**	,994**	,995**	,960**	1,000**
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	37	37	37	37	37	37

** . La corrélation est significative au niveau 0.0

CORRELATIONS
/VARIABLES=04ب 21ف 20ف 19ف 18ف 17ف 16ف 15ف 14ف 13ف 12ف
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.

Corrélations

Remarques	
Résultat obtenu	14-MAY-2025 00:08:47
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Entrée Poids	<aucune>
Scinder fichier	<aucune>
N de lignes dans le fichier de travail	37
Définition de manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Traitement valeurs manquantes	Les statistiques pour chaque paire de variables sont basées sur toutes les observations comportant des données valides pour cette paire.
Observations utilisées	CORRELATIONS
Syntaxe	/VARIABLES=04ب 21ف 20ف 19ف 18ف 17ف Q /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Temps de processeur	00:00:00,00
Ressources Temps écoulé	00:00:00,00

[Ensemble_de_données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ.sav

Corrélations

		17ف	18ف	19ف	20ف	21ف	04ب
17ف	Corrélation de Pearson	1	,961**	,939**	1,000**	,986**	,993**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	37	37	37	37	37	37
18ف	Corrélation de Pearson	,961**	1	,977**	,961**	,955**	,981**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	37	37	37	37	37	37
19ف	Corrélation de Pearson	,939**	,977**	1	,939**	,959**	,971**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000
	N	37	37	37	37	37	37
20ف	Corrélation de Pearson	1,000**	,961**	,939**	1	,986**	,993**

الملاحق

	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	37	37	37	37	37	37
	Corrélation de Pearson	,986**	,955**	,959**	,986**	1	,992**
ف21	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	37	37	37	37	37	37
	Corrélation de Pearson	,993**	,981**	,971**	,993**	,992**	1
ب04	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	37	37	37	37	37	37
	Corrélation de Pearson	,994**	,971**	,965**	,994**	,996**	,998**
Q	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	37	37	37	37	37	37

** . La corrélation est significative au niveau 0.0

RELIABILITY
 /VARIABLES= 16ف 15ف 14ف 13ف 12ف 11ف 10ف 09ف 08ف 07ف 06ف 05ف 04ف 03ف 02ف 01ف
 21ف 20ف 19ف 18ف 17ف
 /SCALE ('ALL VARIABLES') ALL
 /MODEL=SPLIT.

Fiabilité

Remarques

Résultat obtenu	14-MAY-2025 00:09:39
Commentaires	
Données	D:\FAROUK\SPSS\00\الياس الشيخ.sav
Ensemble de données actif	Ensemble_de_données1
Filtrer	<aucune>
Poids	<aucune>
Entrée	
Scinder fichier	<aucune>
N de lignes dans le fichier de travail	37
Entrée de la matrice	
Définition de valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme manquantes.
Gestion des valeurs manquantes	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Observations prises en compte	

				RELIABILITY
				/VARIABLES= 06ف 05ف 04ف 03ف 02ف 01ف
		Syntaxe		15ف 14ف 13ف 12ف 11ف 10ف 09ف 08ف 07ف
				21ف 20ف 19ف 18ف 17ف 16ف
				/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
				/MODEL=SPLIT.
Ressources	Temps de processeur			00:00:00,00
	Temps écoulé			00:00:00,00

[Ensemble de données1] D:\FAROUK\SPSS\00\الشيخ الباس.sav

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	37	100,0
	Exclus ^a	0	,0
	Total	37	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Statistiques de fiabilité			
Alpha de Cronbach	Partie 1	Valeur	,995
		Nombre d'éléments	11 ^a
	Partie 2	Valeur	,995
		Nombre d'éléments	10 ^b
	Nombre total d'éléments		21
Coefficient de Spearman-Brown	Corrélation entre les sous-échelles		,998
	Longueur égale		,999
	Longueur inégale		,999
	Coefficient de Guttman split-half		,999

a. Les éléments sont : 11ف, 10ف, 09ف, 08ف, 07ف, 06ف, 05ف, 04ف, 03ف, 02ف, 01ف.

b. Les éléments sont : 21ف, 20ف, 19ف, 18ف, 17ف, 16ف, 15ف, 14ف, 13ف, 12ف, 11ف.